



مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنه مما زادني شرفاً أن أكتب في موضوع غاية في الأهمية، هذا الموضوع، يبرز تفوق الشريعة الإسلامية بما شرعت لهذه الأمة من أحكام وحدود وغير ذلك.

فموضوع أثر تطبيق الحدود في منع الجريمة يبين فضل الإسلام بتحقيق العدالة الاجتماعية بما كفله للبشر، وذلك باطمئنان النفوس للخير

وشيوع المحبة والتعاطف، وبذيق روح الإخاء بين أبناء الأمة، بل وللشعور بالمسؤولية نحو الخير ورفاهية المجتمع الإنساني في كل مكان.

فحين أكتب في هذا الموضوع لم أقصد مجرد البحث وتسجيل الحقائق، وإنما كان همي الاستزادة من كل نفيس في معرفة إظهار مدى تفوق الشريعة الإسلامية على غيرها من التشريعات الوضعية فنجدهم حين يحكمون بتلك التشريعات، يضيقون ذرعاً بالقوانين التي ليست فيها روح تحمي المجتمع، بخلاف النظام الإسلامي الذي نجده بنفسه روحاً وحياة لأولي الألباب.

فقد اعتنى الإسلام بإصلاح النفس الإنسانية وبإعمار القلب بخشية الله ﷻ، وبإشعاره بمسؤوليته يوم القيامة وبأنه ينشأ فيه كل الميل إلى طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ التي هي أول مقتضيات الإيمان، ثم نبهه إلى ما في ارتكاب الأفعال المحرمة، وإلى الأضرار التي تلحق به وبإخوانه نتيجة لها.

ثم من جهة أخرى؛ وفر له بنظامه المتكامل سبل الابتعاد عن المحرمات، ثم أصبح من الحق والعدل إيقاع العقاب بهذا الذي تخطى كافة الحدود والسدود وأوغل في الخضوع لرغباته وشهواته، فأدى به هذا الخروج على نظام الجماعة وهدد بذلك مصالح المجموع.

وحينما قررت أن أكتب هذا البحث رأيتني أتجه للمكتبات أجمع هذه المادة العلمية الغالية، فرأيتني أجده هذه المعلومات مما يجعلني أن أسف للمجتمع المسلم الذي يدعي الرقي وهو في أحط مستويات الضلال عندما يتخلى عن أصالته وعزته الإسلامية.

لا أطيل في هذه المقدمة السريعة، لأن البحث فيه ما يفي بالغرض إن شاء الله عن هذا الموضوع، فليس من جديد أضيفه في هذا البحث سوى أنني رتبت بعض الأشياء التي لم تكن مرتبة من وجهة نظري، فقد أقمت



ارتباطاً بين مميزات النظام الجنائي الإسلامي بآثاره وإقامة الحدود في منعها من الجريمة وقسمت الآثار إلى قسمين: قسم عام: ويشمل المجتمع على وجه العموم، وقسم خاص: بكل جريمة للوقاية منها على وجه الخصوص.

وفي هذا المقام أحمد الله ﷻ الذي أعانني أولاً وأخيراً على هذا البحث، ثم أشكر جميع من سهل لي توفير المراجع والمصادر وساعدني في إتمام هذه الدراسة، فجزى الله الجميع خيراً الجزاء.

وأما الخطة التي سرت عليها فهي كالآتي:

أولاً: وضعت مقدمتي عرّفت فيها البحث وأهميته وما أضفته فيه.

ثانياً: الباب الأول: ويشمل ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ويشمل تعريف الحدود في اللغة والاصطلاح.

الفصل الثاني: ويشمل تعريف الجريمة في اللغة والاصطلاح.

الفصل الثالث: وذكر فيه بعض ما ورد من النصوص في الحدود.

ثالثاً: الباب الثاني: وهو لب البحث وقسمته إلى أربعة فصول؛ هي:

الفصل الأول: وفيه بينت المراد بتطبيق الحدود.

الفصل الثاني: وفيه ذكرت الأحكام الأساسية لعقوبات الحدود

باختصار.

الفصل الثالث: وفيه بينت مميزات النظام الجنائي في الشريعة

الإسلامية.

الفصل الرابع: وفيه أوضحت آثار الحدود عندما تقام في المجتمعات.

رابعاً: الباب الثالث: ويشمل ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: وذكرنا فيه بعض شبه المثارّة على تطبيق الحدود والرد

عليها.

الفصل الثاني: وبيننا فيه العواقب الناتجة عن إهمال الحدود.

الفصل الثالث: وفيه أوضحت أن سعادة البشرية حينما تقام الحدود.

خامساً: خاتمة للبحث وفيها فوز المجتمع المسلم الذي يقيم حدود الله في أرضه، ثم بينت المراجع التي استقيت منها هذا البحث.

والآن يا أخي القارئ تفضل بتقليب صفحات هذا البحث وقراءته مبدئياً رأيك للاسترشاد به في بحوث، إن شاء الله تعالى.

هذا؛ وقد بذلت في إخراج هذا البحث جهداً ليس باليسير. فإن جاء على الوجه المطلوب فإن هذا كرم وفضل من الله علينا. وإن كان فيه نقص أو تقصير، فهذه طبيعة البشر وما يصنعون، فالكمال لله وحده فله الحمد والمنة.

وختاماً، آمل أن يقبل المولى ﷻ نيتي فيه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ثم يلاقي استحسانكم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





الباب الأول

ويشمل ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تعريف الحدود.

الفصل الثاني: تعريف الجريمة.

الفصل الثالث: النصوص الواردة في الحدود.

الفصل الأول تعريف الحدود

١ - معنى الحد في اللغة:

قال ابن فارس في معجم اللغة في تعريف الحد: الحاد والبدال أصلاً؛ الأول: المنع، والثاني: طرف الشيء. وحد السيف: حرفته. - فالحد: الحاجز بين شيئين. وفلان محدود إذا كان ممنوعاً، كأنه قد منع الرزق.

- ويقال للبواب: حداد، لمنعه الناس من الدخول.

- قال الأعمش:

فقمنا ولما يصح ديكننا إلى جوفه عند حدادها

- وسمي الحديد حديداً، لامتناعه وصلابته وشدته.

- وحد العاصي سمي حداً، لأنه يمنعه من المعاودة.

قال الدردير: يقال: هذا أمر حد؛ أي: منيع^(١).

وقال الجوهري في الصحاح:

الحد: الحاجز بين شيئين، وحد الشيء منتهاه. وهذا أمر حد، أي: منيع حرام، لا يحل ارتكابه. ودعوة حد، أي: باطلة، ودونه حد، أي: منع، ومن ذلك قال الشاعر:

لا تعبدن إلهاً دون خالقكم فإذا دعيتم فقولوا دونه حدٌ
وأحدث المرأة، حدّت تحد، حداد فهي حادّة، أي: امتنعت عن الزينة بعد وفاة زوجها^(٢).

وقال ابن منظور في اللسان:

حدد الفصل بين الشيئين، لثلا يختلط أحدهما بالآخر فكأن حدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام. جمعه حدود، وحد السارق وغيره: ما يمنعه من المعاودة ويمنع أيضاً غيره من إتيان الجنايات.

حدود الله: الأشياء التي بيّن تحريمها وتحليلها وأمر ألا يتعدى شيء منها فيتجاوز إلى غير ما أمر منها أو نهى عنها ومنع من مخالفتها^(٣).

٢ - تعريف (الحد) في الاصطلاح:

قال الكاساني في بدائع الصنائع:

الحد: عقوبة مقدرة واجبة، حقاً لله تعالى عز شأنه^(٤).

وقال في البحر الزخار:

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (٣/٢).

(٢) الصحاح، للجوهري (٤٦٢/٢).

(٣) لسان العرب، لابن منظور (١٤٠/٣).

(٤) بدائع الصنائع، للكاساني (٤١٤٩/٩).



(عقوبة مقدرة لأجل حق الله)^(١).

- وقال الخطيب الشربيني في الإقناع:

الحد شرعاً: «عقوبة مقدرة، وجبت زجراً عن ارتكاب ما يوجبه».

وقوله: عقوبة وهي قتل أو ضرب أو قطع وزجر، أي: في الدنيا من العود لمثلها، وجواب في الآخرة، بمعنى أنه لا يعاقب على ذلك الذنب في الآخرة إن حد عليه في الدنيا، وما ذكره، من الأمرين في المؤمن وكذا في الكافر، قال: فإن الكافر إن حد عليها في الدنيا لا يعاقب عليها في الآخرة.

وقيل: إنها زواجر في حق كل من المؤمن والكافر. وقيل: جواب في حق المؤمن وجواب أيضاً في حق الكافر.

ما يوجبه: حقه أن يقول المؤلف: ما يوجبها، لأن العائد على العقوبة، إلا أن يقال: ذكر باعتبار معنى العقوبة، وهو الحد أو باعتبار المذكور^(٢).

- وقال صاحب الروض المربع:

الحد اصطلاحاً: عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لئلا تمنع الوقوع في مثلها.

- وذكر صاحب الحاشية ابن القاسم على الروض المربع:

أن الحدود أيضاً، زواجر للنفوس ونكال وتطهير، فهي عقوبة مقدرة لأجل حق الله تعالى أوجبها تعالى على مرتكبي الجرائم التي (تتقاضاها) الطباع، وليس عليها وازع طبيعي.

فهي من أعظم مصالح العباد في المعاش والمعاد بل لا تتم سياسة ملك من ملوك الأرض إلا بزواجر وعقوبات لأرباب الجرائم، وهي واجبة، ولو كان من يقيمها شريكاً لمن يقيمها عليه، أو عوناً له وكذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يجمع بين معصيتين^(٣).

(١) البحر الزخار، أحمد بن يحيى المرتضى (١٣٩/٦).

(٢) حاشية بجيرمي على الخطيب (٢٢٠/٢).

(٣) حاشية الروض المربع، مع الروض (٣٠٠/٧).

الفصل الثاني تعريف الجريمة

١ - معنى الجريمة في اللغة:

- قال ابن فارس في معجمه: الجيم والراء والميم: أصل واحد يرجع إليه الفروع.

- فالجرم: القطع، ويقال للصرام: الجرام، وقد جاء زمن الجرام، وجرمت صوف الشاة وأخذته إذا قطعت.

- والجرامة: ما التقط من كربه بعدما يصرم.

- ويقال: سنة مجرّمة، أي: تامة، كأنها تصرمت عن تمام وهو من تجرم الليل إذا ذهب.

- والجرام والجريم: التمر اليابس.

فهذا كله متفق لفظاً ومعنى وقياساً .

- ومما يرد إليه، قولهم: جرّم، أي: كسب، لأنه الذي يحوزه، فكأنه اقتطعه، وفلان جريمة أهله، أي: كاسبهم.

- قال الشاعر:

جريمة ناهض في رأس فيق تربى العظام ما جمعت صليبا

- والجرم والجريمة: الذنب، وهو من الأول، لأنه كسب، والكسب اقتطاع، وقالوا في قولهم: لا جرم، هو من قولهم: جرّمت، أي: كسبت^(١) وأنشدوا:

(١) معجم مقاييس اللغة (١/٤٤٦).



ولقد طعنت أبا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا
أي: كسبتهم غضباً.

- والجسد جرم، لأن له قدراً وتقطيعاً .

- ويقال: مشيخة جلة جريم، أي: عظام الأجرام^(١).

وقال صاحب الصحاح:

الجرم: الذنب والجريمة مثله، تقول: أجرم واجترم وجرم بمعنى.

والجرم القطع. وقد جرم النخل واجترمه، أي: صرمه فهو جارم. وقوم
جرّم وجرام وجرم، يجرم، أي: كسب، وفلان جريمة أهله، أي: كاسبهم.

- قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ [المائدة: ٢]، أي: لا
يحملنكم، ويقال: لا يكسبنكم^(٢).

- وقال ابن منظور في لسان العرب:

الجرم القطع، وجرمه يجرمه جرماً قطعه، وشجرة جريمة، أي:
مقطوعة، وجرم إليهم، وعليهم جريمة وأجرم بمعنى: جنى جناية، وجرم
إذا عظم جرمه، أي: ذنبه.

- قال أبو العباس: فلان يتجرم علينا، أي: يجني ما لم تجنه.

- والجرم: مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شراً . وفلان له
جريمة، أي: جرم.

- والجارم: الجاني، والمجرم: المذنب^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٤٤٦/١).

(٢) الصحاح، للجوهري (١٨٨٥/٥).

(٣) لسان العرب، لابن منظور (٣٥٧/١٤).

٢ - معنى الجريمة في الاصطلاح:

- يقول أبو زهرة في تعريف الجريمة: «هي فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به»، أو بعبارة أعم: «عصيان ما أمر الله به بحكم الشرع الشريف».

- وهذا التعريف مرادف لتعريف الفقهاء لها: بأنها: «إتيان فعل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل معاقب على تركه»^(١).

أو: كل فعل عدوان على نفس أو مال^(٢)، أو ما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة^(٣).

وقال الماوردي: «إنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تغزير»^(٤).

وكثير ما يعبر الفقهاء عن الجريمة بلفظ الجنائية، ولكن أكثر الفقهاء تعارفوا على إطلاق لفظ الجنائية على الأفعال الواقعة على نفس الإنسان أو طرفه، وهي القتل والجرح والضرب^(٥).

ويتبين من تعريف الجريمة أن الفعل أو الترك لا يعتبر جريمة إلا إذا تقررت عليه العقوبة، ويعبر الفقهاء بالأجزية ومفردها الجزاء، فإن لم تكن على الفعل أو ترك عقوبة فليس بجريمة.

ويذكر عبدالقادر عودة وأبو زهرة: «أن القوانين الوضعية الحديثة تتفق مع الشريعة تمام الاتفاق في تعريف الجريمة، فهذه القوانين تعرف الجريمة بأنها: إما عمل يحرمه القانون، أو امتناع عن عمل يقضي به القانون، ولا يعتبر الفعل أو الترك جريمة في نظر القانون الوضعي إلا إذا كان معاقباً عليه طبق القانون الجنائي»^(٦).

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ص(٧/٢٦)، الجريمة، أبو زهرة ص٢٤.

(٢) المغني، لابن قدامة (٣١٨/٩).

(٣) المجموع للنووي تكملة (٣٤٣/١٨).

(٤) الأحكام السلطانية، للماوردي ص١٩٢.

(٥) التشريع الجنائي، عبدالقادر عودة (٦٦/١).

(٦) الجريمة لأبي زهرة ص٢٥، التشريع الجنائي، عبدالقادر عودة (٦٧/١).



الفصل الثالث

النصوص الواردة في الحدود

من هذه النصوص ما يدعو لإقامة الحدود ويحذر من إهمالها، أو التقصير في إقامتها، أو الشفاعة في تركها، أو عدم المساواة فيها بين الشريف والوضيع.

ومنها ما يبينها ويكشف عن نوعها، وعن مقدارها وكيفيةها وهذه النصوص إما آيات قرآنية وإما أحاديث نبوية، وهذه النصوص كالآتي:

١ - الدعوة لإقامتها وعدم تعديها:

من القرآن:

قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١].

ومن السنة:

عن عائشة رضي الله عنها أنها أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت فقالوا: من يكلم رسول الله ﷺ؟ ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد، فقال رسول الله ﷺ: «يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله؟ إنما أهلكت بنو إسرائيل أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذي نفس محمد - ﷺ - بيده لو أن فاطمة بنت محمد - ﷺ - سرقت لقطعت يدها»^(١).

(١) رواه مسلم بشرح النووي (١٨٦/١١).

وروى مالك في الموطأ أن جماعة أمسكوا لصاً ليرفعوه إلى عثمان رضي الله عنه فتلقاهم الزبير رضي الله عنه فشفع فيه، فقالوا: إذا رفع إلى عثمان فاشفع فيه عنده، فقال رضي الله عنه: إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمشفع، يعني الذي يقبل الشفاعة^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض أن يمطروا أربعين صباحاً»^(٢).

٢ - حدّ الزنا:

من القرآن:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَنكِحُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥].

وقوله ﷻ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

ومن السنة:

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أنشدك إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الآخر وهو أقره منه: نعم فاقض بيننا بكتاب الله، وائذن لي، فقال: «قل»، قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزني بامرأته، وإنني أخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة وليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة

(١) رواه مالك في الموطأ (٢/٨٣٥).

(٢) أخرجه النسائي (٦٨/٨).



والغنم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها» (متفق عليه)^(١).

وعن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني، خذوا عني، فقد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر مائة جلدة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد، فناداه فقال: يا رسول الله إني زنيت فأعرض عنه حتى ثنى عليه أربع مرات.

فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه رسول الله ﷺ: فقال: «أبك جنون؟»، فقال: لا، قال: «فهل أحصنت؟»، قال: نعم، فقال ﷺ: «أذهبوا به فارجموه» متفق عليه^(٣).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب فقال: (إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس الزمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة. أنزلها الله، وإن الرجم حق في كتاب الله^(٤) على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف) متفق عليه^(٥).

(١) البخاري (٥٢٣/١١)، كتاب الأيمان، باب كيف كانت يمين رسول الله، ومسلم (١٣٢٤/٣)، كتاب الحدود.

(٢) مسلم (١٣١٦/٣)، كتاب الحدود، باب حد الزنا.

(٣) البخاري (١٣٦/١٢)، مسلم (١٣١٨/٣).

(٤) آية الرجم: (الشيخ والشيخة إذا زنيا، فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) اهـ، فتح الباري (١٢٧/١٢)، ناسخ القرآن ومنسوخه، لابن الباري ص ١٩.

(٥) البخاري (١٥٦/١٢) كتاب الحدود، مسلم (١٣١٧/٣) كتاب الحدود.

٣ - حد القذف:

من القرآن:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾﴾ [النور: ٤، ٥].

ومن السنة:

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: (لما نزل عذري قام رسول الله ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن، فلما نزل أمر برجلين وامرأة فضربوا الحد)^(١).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ لاعن بين رجل وامرأته فانتفى من ولدها، ففرق بينهما، وألحق الولد بالمرأة) متفق عليه^(٢).

ولمسلم: أن النبي ﷺ وعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة^(٣).

٤ - حد السرقة:

من القرآن:

قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَزِيرٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المائدة: ٣٨].

(١) أخرجه أبو داود في السنن (٦١٨/٤)، الترمذي (٣٣٦/٥)، ابن ماجه ٨٥٧٢.

(٢) البخاري (٤٦٠/٩)، ومسلم (١١٣٢/٢).

(٣) مسلم (١١٣٠/٢)، كتاب اللعان. وقد ذكرنا هذا الحديث في حد القذف لأن الزوج يقذف زوجته، لكن الله قد جعل له سبيلاً للخلاص من حد القذف باللعان.



ومن السنة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله السارق يسرق بيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده» متفق عليه^(١).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً». متفق عليه^(٢).

وروى جابر رضي الله عنه قال: (جاء بسارق إلى النبي ﷺ فقال: «اقطعوه»، فقطع، ثم جاء به الثانية فقال: «اقطعوه» فقطع، ثم جاء به الثالثة فقال: «اقطعوه»، فقطع، ثم جاء به الرابعة فقال: «اقطعوه» فقطع، فأتى به الخامسة فقال: «اقتلوه»، فانطلقنا به فقتلناه ثم احترزناه فألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة^(٣).

٥ - حد الحرابة وقطع الطريق وغير ذلك:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

تحريم الخمر وغيره:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾ [المائدة: ٩٠، ٩١].

(١) البخاري (٩٦/١٢)، كتاب الحدود، ومسلم (١٣١٤/٣).

(٢) البخاري (٩٦/١٢)، ومسلم (١٣١٢/٣).

(٣) أخرجه أبو داود في السنن (٥٦٥/٤، ٥٦٦) كتاب الحدود.

٦ - حد الخمر:

من القرآن:

قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

ومن السنة:

ثبت بالسنة جلد رسول الله ﷺ للشارب فمن ذلك:

عن السائب بن يزيد قال: (كان يؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلدوا ثمانين)^(١).

وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين. قال: وفعله أبو بكر فلما كان عهد عمر استشار الناس، فقال عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه أخف الحدود ثمانون - فأمر به عمر - متفق عليه^(٢).

٧ - حد البغي:

من القرآن:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفْتِنُوا أَلَا يَتَّبِعِ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

(١) البخاري، كتاب الحدود (٦٦/١٢).

(٢) البخاري (٦٣/١٢)، ومسلم (١٣٣/٣) حديث رقم ٣٦.



ومن السنة:

عن عرفة بن شريح رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أتاكم وأمركم جميع يريد أن يفرق في جماعتكم فاقتلوه»^(١).

٨ - عقوبة الردة: (أعاذنا الله منها):

من القرآن:

قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكَ حَتَّى يَرْدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥].

ومن السنة:

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»^(٢).



(١) رواه مسلم (١٤٠٨/٣) حديث رقم ٦٠.

(٢) رواه البخاري، كتاب الاستئذان (٢٦٧/١٢).

الباب الثاني

ويشمل أربعة فصول:

الفصل الأول: المراد بتطبيق الحدود.

الفصل الثاني: الأحكام الأساسية لعقوبات الحدود.

الفصل الثالث: مميزات النظام الجنائي في الشريعة الإسلامية.

الفصل الرابع: آثار إقامة الحدود.

الفصل الأول

المراد بتطبيق الحدود

إن المراد بتطبيق الحدود هو إيقاع الجزاء المقرر أو ما يكن تقريره لمصلحة الجماعة، على عصيان أمر الشارع^(١).

ويقول البعض الآخر: إيقاع العقوبة أو الجزاء الذي وضعه الشارع للردع من ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به، فهي جزاء مادي مفروض سلفاً يجعل المكلف يحجم عن ارتكاب الجريمة.

فإذا ارتكبها، زجر بالعقوبة حتى لا يعاود الجريمة مرة أخرى كما لا يكون عبرة لغيره^(٢).

(١) فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون، د. فكري عكاز ص ٧، التشريع الجنائي، عبدالقادر عودة (٦٠٩/١).

(٢) العقوبة، د. أحمد بهنسي ص ١٠.



ويقول الماوردي رحمه الله تعالى: الحدود زواجر ووضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر وترك ما أمر لما في الطبع من مغالبه الشهوات اللاهية عن وعيد الآخرة بعاجل اللذة، فجعل الله تعالى من زواجر الحدود ما يردع به والجهالة به حذراً من ألم العقوبة وخيفة من نكال الفضيحة ليكون ما حظر من محارمه ممنوعاً وما أمر به من فروضه متبوعاً فتكون المصلحة أعم والتكليف أتم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، يعني: استنقاذهم من الجهلة وإرشادهم من الضلالة وكفهم عن المعاصي وبعثهم على الطاعة، وإذا كان كذلك فالزواجر ضربان: حد وتعزير^(١).

وإذا كانت العقوبة بكل صورها، أذى لمن ينزل به، فهي في آثارها رحمة بالمجتمع، ولسنا نريد من الرحمة تلك الشفقة التي تنبعث من الانفعال، بل نريد من الرحمة رحمة عامة بالناس أجمعين التي لا تفرق بين قبيل وقبيل وجنس ولا جنس، وهي الرحمة التي نزلت من أجلها الشرائع السماوية، وحاول ابن الأرض أن يحققها فتقاصرت همته دون ذلك؛ لأن طبيعة الأرض وما تؤثره من نيران الحقد بين الناس والطوائف تسيطر على سن القوانين وإن سلمت النفوس من أحقادها الفردية لا تسلم من أحقاد الجماعات بعضها من بعض هكذا.

أما شرائع السماء: فإنها تنزل من عند رب البرية، تنزل من الرحمن الذي وسعت رحمته كل شيء^(٢). ومن هنا نخلص إلى أن:

العقوبات ابتداء هي لمنع الإنسان من اقتراف الجريمة واجتناب ضرورها ذلك لأن النهي عن الفعل أو الأمر بإتيانه لا يكفي وحده لحمل الأفراد على إتيان الفعل أو الإقلاع عنه ولولا العقاب المحدد لكانت الأوامر والنواهي ضرباً من العبث.

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي ص ٢١٣.

(٢) العقوبة، أبو زهرة ص ١١.

وأهم خاصية للعقوبة في التشريع الإسلامي أنها جزء من العقيدة الشاملة، تهدف إلى تحقيق الاستقرار للمجتمع الإسلامي.

ونظرية الحدود في الفقه الإسلامي على قدر من الاتساع بخلاف ما يظن البعض، فهناك الأحكام الأساسية التي تنظم قواعدها، منها ما يتعلق بدرء الحدود بالشبهات، والبعض الآخر يتعلق بإثبات الجريمة الحدية، وكذلك ما يثور حول العفو في الحدود ومدى جوازه شرعاً، وماهية التوبة وأثارها ومدى فعالية عقوبات الحدود في مكافحة الجرائم بصفة عامة داخل المجتمع، وأخيراً تحديد ماهية ضمانات المتهم من خلال نظام الحدود، وهي موضوعات لبحث مستقل.

وبصفة عامة، فإننا نرى أن الحدود لا تقام إلا في ظل نظام إسلامي متكامل، وفي ظل نظام توافرت فيه مقومات المجتمع الإسلامي وأركان وشعائر الدين الإسلامي بقدر الإمكان، وهكذا فالحدود الإسلامية لا تطبق إلا في ظل ضمانات كافية وشروط قاسية، سنعرض فيما بعد لبعض منها، وكأنها لا تكاد تطبق إلا في ظل انتهاك سافر لحرمة المجتمع^(١).

وتأسيساً لما تقدم تستطع القول بعلو التشريع الجنائي الإسلامي بنظرته إلى الجريمة والعقوبة على الشرائع الوضعية، فإن العقوبات الوضعية ليست مشتقة من الفضيلة المجردة، أو العدالة الحقيقية، وإنما استمدت من أوضاع الناس وأعرافهم، والحكومات - بصفة عامة - تضع قوانين لحماية نفسها أولاً ثم لحماية الأوضاع الاجتماعية أياً كانت، عادلة أو غير عادلة، فاضلة أو غير فاضلة^(٢).

(١) التشريع الجنائي الإسلامي، د. محمد نعيم فرحات ص ١٧ - ١٨.

(٢) أبو زهرة، العقوبة ص ١٩.



إقامة الحدود عبادة وجهاد:

إن تنقية الأمة من عناصر الفساد جهاد، لأنه لحماية الدين والأخلاق والفضيلة وصون المجتمع مما ينخر في عظامه، فلا سبيل لمحاربة أعداء الله إلا إذا كان المجتمع سليماً من الفساد، وحسبنا ما نراه في بعض الدول التي اعتصمت بقوة السلاح، ولم تعتصم بقوة الأخلاق فقد غدت صريعة عند أول لقاء بأعدائها^(١).

يقول الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمته الله في كتابه السياسة الشرعية:

«إن إقامة الحدود من العبادات كالجهاد في سبيل الله، وينبغي أن يعرف أن إقامة الحد رحمة من الله بعباده فيكون الوالي شديداً في إقامة الحد، لا تأخذه رهبة في دين الله فيعطله، ويكون قصده رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات، لا لشفاء غيظه، وإرادة العلو عن الخلق، بل بمنزلة الوالد إذا أدب ولده، فإنه لو كف عن تأديب ولده لفسد، وإنما يؤديه رحمة وإصلاحاً له، وبمنزلة الطبيب الذي يقطع العضو المريض أو المتآكل.

فكذلك شرعت الحدود، وكذلك ينبغي أن يكون الوالي في إقامتها، يجلب النفع لهم ويرفع المضرة عنهم ويتبني في ذلك وجه الله تعالى وإطاعة أمره. وقد يرضى المحدود إذا أقام عليه بهذا القصد، لا بغرض العلو عليهم وإقامة بأسه ليعطوه، أو يبذلوا له ما يريد من الأموال.

يروى أن عمر بن عبدالعزيز رحمته الله قبل أن يلي الخلافة كان والياً للوليد بن عبد الملك على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ساسهم سياسة صالحة، فقدم الحجاج من العراق وقد ساسهم سوء العذاب - أي: أهل العراق - فسأل أهل المدينة عن عمر: (كيف هيته فيكم؟ فقالوا: لم نستطع أن ننظر إلى هيته له، قال: كيف محبتكم له؟ قالوا: هو أحب إلينا من أهلنا، قال:

(١) أبو زهرة، العقوبة ص ٦٦.

كيف أدبه؟ قالوا: ما بين ثلاثة الأسواط إلى العشرة. قال هذه هيئته وهذه محبته وهذا أدبه هذا أمر من السماء»^(١).

ويعلق أبو زهرة رحمته الله على كلام الشيخ تقي الدين ابن تيمية فيقول: «يستوقفنا من هذا الكلام ثلاثة أمور يحسن التنبيه إليها:

١ - يجب على الوالي أن يقيم حدود الله لا لهواه؛ لأنه من أقامها لهواه اشتط.

٢ - في الحد تساهل مع مذهب.

٣ - إن إقامة الحدود إقامة صحيحة عبادة وجهاد في سبيل الله.

٤ - إذا أقام الحاكم الحدود بالعدل وترك هواه فيلاحظ أنه يضع العقوبة موضعها في التنفيذ. كما أنه تظهر مساواته بين الناس فيكسب طاعتهم ورضاهم بحكمة بل بمحبة المخلصين من الناس؛ لأنهم يعلمون أنه يعمل من أجلهم»^(٢).



(١) السياسة الشرعية، ابن تيمية ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) السياسة الشرعية، ابن تيمية ص ١٠٧، العقوبة ص ٢٥، لأبي زهرة.



الفصل الثاني الأحكام الأساسية لعقوبات الحدود

ولتطبيق الحدود في الشريعة الإسلامية لا بد من مراعاة الأحكام الأساسية لعقوبات الحدود وهي كالآتي:

أولاً: درء الحدود بالشبهات:

أصل هذه القاعدة هو الحديث عن رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة»^(١). رواه الترمذي.

وأخرج عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ قال: «تعافوا الحدود في ما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب».

وقاعدة درء الحدود بالشبهات تشمل عقوبات الحدود وعقوبات القصاص.

والشبهة هي الحد التي يكون عليها المرتكب، أو تكون بموضوع الارتكاب ويكون معها المرتكب معذوراً، عذراً يسقط الحد ويستبدل به العقاب دونه على حسب ما يرى الحاكم.

والشبهات التي تسقط الحد أو التي تؤثر في لزوم العقوبات المقدرة قصاصاً أو حداً يمكن ضبطها في أقساط أصلية أربعة:

١ - الشبهة في تحقق ركن الجريمة.

٢ - الشبهة بسبب الجهل.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، والترمذي في السنن (٣٣/٤)، والحاكم في المستدرک (٣٨٤/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٨/٨).

٣ - الشبهة في الإثبات.

٤ - الشبهة بسبب تطبيق النصوص^(١).

١ - الشبهة في تحقق ركن الجريمة:

إن المقصود بركن الجريمة، هو تحريم الشارع فعلاً معيناً قد رتب عليه عقاباً هو الحد أو القصاص. فإذا كان الشارع قد حرم الزنا، لأنه جعل له حداً قائماً بذاته وإذا كان حرم السرقة فإنه قد رتب عقاباً . وهكذا فإذا كان التحريم موضع شك أو فيه شبهة أو تحققت فيه الإباحة صورة ولم تتحقق معنى فإنه في هذه الحالة تكون الشبهة في الإباحة هي أساس التحريم. والشبهات التي تكون في ركن الجريمة ترجع إلى أربعة أقسام:

(أ) شبهة الدليل.

(ب) شبهة الملك.

(ج) شبهة الحق.

(د) شبهة الصورة^(٢).

أ - فشبهة الدليل: أن يكون في الموضوع دليلان متنازعان، أحدهما: يحرم وهو الراجح، والآخر: يبيح وهو المرجوح، فيتناول المكلف الأثر. فمثلاً إذا دخل رجل بامرأة في عقد من غير شهود، فإنه في هذه الحالة يتنازع الموضوع دليلان، أحدهما: يمنع الحل وهو الراجح، والثاني: يوجد الحل وهو المرجوح، فهذه شبهة.

(١) أخرجه أبو داود في السنن (٥٤٠/٤)، والنسائي في المجتبى من السنن (٧٠/٧)، والحاكم في المستدرك (٣٨٣/٤).

(٢) العقوبة، أبو زهرة ص ١٩٨ - ٢٠٠ بتصرف، والعقوبة المقدرة لمصلحة المجتمع، عبدالعظيم شرف الدين ص ١٦.



وكذا ما اختلف فيه الفقهاء حلاً وتحريماً، لأنه شبهة تمنع من إقامة الحد على المتهم^(١).

ب - وشبهة الملك: أن يكون الدليل يوجد نوع ملكية في مال الولد، فتكون من قبيل شبهه الملك، ولكن الحق، عد الشبهة في شبهة الدليل.

وشبهة الملك إذن أن يأخذ من له حق من مستحق له ولغيره خفية بحيث تتحقق جريمة السرقة صورة - وذلك بأخذ من الشائع الذي له ملك فيه قبل قسمته، ولكن كونه مالاً منه ملكية صحيحة، قام بسببها ولكن لم تتأكد بالقسمة، فتعتبر الملكية غير مستقرة أو انتقلت الملكية وبقيت شبهتها - وهذه كافية لإسقاط الحد أو لعدم تنفيذه^(٢).

ج - وشبهة الحق: أن يكون للمرتكب شبهة حق ولو بالاستصحاب. ومن الشبهة التي تعد من شبهة الحق: السرقة من أموال ذي الرحم المحرم غير الآباء. فإن ما أوجبه الله تعالى من صلة الرحم، وإيتاء ذي القربى، قد أوجد شبهة حق الأقارب بعضهم في أموال بعض.

ومن ذلك السرقة من الأموال العامة كبيت المال، أو سرقة أحد الزوجين للآخر إذا كان المال في حرز مثله، أو سرقة الولد من مال أبيه^(٣).

د - وأما شبهة الصورة: وتتحقق أن تكون صورة العقد في الزواج؛ ولو كانت المرأة حراماً على الزوج حرمة ثابتة بالإجماع، تكون شبهة مسقط للحد ولو كان التحريم على وجه التأييد؛ لأن صدور العقد من أهله إن لم

(١) العقوبة، أبو زهرة ص ٢٠٠ - ٢٠١، وكتاب النظام العقابي ص ٢٤٥، أبو المعاطي حافظ.

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٧، والنظام العقابي، أبو المعاطي حافظ ص ٢٤٥.

(٣) المرجع السابق.



يكن مثبتاً للحل فهو ثابت للشبهة المسقطة للحد وذلك بتحقيق وجود صورة العقد^(١).

٢ - الشبهة بسبب الجهل:

والجهل قسمان:

(١) ما يجب أن يعلم من الدين بالضرورة:

وهذا لا يعذر فيه بالجهل إلا من كان حديث بالإسلام أو أن ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء - مع اختلاف العلماء في ذلك - فالحد حينئذ يسقط عنه الحد إلى التعزير.

أما من كان قريباً من العلماء ويعيش معهم فإنه لا يعذر فيما يجب علمه بالضرورة. وفي هذه الأيام وبعد أن أصبح العالم كله قرية كونية سهل اتصال أقصاها بأدناها لا يعذر أحد بالبعد.

(٢) ما لا يجب علمه بالضرورة:

مثل الجهل ببعض الأحكام التعزيرية، أو الجهل في موضع يحتاج إلى نظر واستدلال ولم يثبت الأمر فيه بالكتاب والسنة، ولم ينعقد عليه بالإجماع، فالجهل هنا يخفف العقاب^(٢).

٣ - الشبهة في الإثبات:

وتتعلق هذه الشبهة بطرق إثبات الجريمة بين يدي القضاء^(٣).

فيفرض الشارع أدلة معينة لا بد من توافرها حتى تقوم الجريمة وتستحق العقوبة، ولذلك لا تطبق الحدود إلا على مستحقيها، ويجمع

(١) المرجع السابق.

(٢) العقوبة، أبو زهرة ص ٢٠٩ بتصرف.

(٣) المرجع السابق ص ٢١٩.



الفقهاء على صلاحية الشهادة أو الإقرار دليلاً على قيام الحد وإذا اختلفت هذه الطرق فيكون الإخلال بها شبهة يدرأ بها الحد عن المتهم^(١).

٤ - الشبهة بسبب تطبيق النصوص:

أن تكون وقائع ينطبق عليها وصف الجريمة ومع ذلك لم يقم الحد لشبهة الشمول، فنجد أن السارق إذا كان ضعيفاً لا يقام عليه الحد، وكذلك إذا لم يصرح الشهود أو المقر في جريمة الزنا بالعبارات الصريحة، فإن الحد لا يقام مع وضوح أن الجريمة واقعة والأدلة قائمة.

كما أن القياس في الشريعة الإسلامية لا يثبت حد، ولو كان القياس واضح العلة والدليل.

الحكم الثاني (من الأحكام الأساسية): الإثبات في الحدود:

كما أشرنا في شبهة الإثبات، نجد أن الشرع الحكيم يفرض أدلة معينة لا بد من توافرها حتى تقوم الجريمة وتستحق العقوبة، وذلك حتى لا تطبق الحدود إلا على مستحقيها ويجمع الفقهاء على صلاحية الشهادة أو الإقرار ودليلاً على قيام الحد وذلك بشروطها التي ذكرها الفقهاء في مظانها ويختلفون بالحكم على القرائن.

وإذا ما اختلفت طرق الإثبات تكون شبهة يمتنع بها قيام الحد على المتهم حيثن^(٢).

الحكم الثالث: العفو في الحدود:

يجوز العفو في الحدود قبل رفعها إلى القضاء كما أن الستر على

(١) النظام العقابي، أبو المعاطي حافظ ص ٢٤٧.

(٢) انظر: النظام العقابي، أبو المعاطي حافظ ص ٢٤٧ - ٢٦٥.

خطايا المسلمين أمر يحبذه الإسلام، لقوله ﷺ: «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة»^(١).

ولا يجوز العفو بعد رفعها إلى القضاء وثبوتها بإجماع الأمة وللأحاديث المتقدمة في الفصل الأول.

كما أنه لا يجوز التصالح على الحد نظير مبلغ من المال كما مر في الزنا.

ويختلف العلماء في العفو عن السرقة والقذف قبل رفعهما إلى الإمام حيث لا يجوز أن يقطع إنسان على شيء ملكه وقبل أن يثبت عند القضاء.

كما أن الشافعية يرون إمكانية العفو عن حد القذف بعد رفعه إلى القضاء، حيث يرون حق العبد فيه غالب على حق الله تعالى^(٢).

ويقول ابن حزم: على الرغم بضعف الأحاديث المؤيدة لهذا، فقد صح أن الحد لا يجب إلا بعد بلوغه الإمام وصحته عنده، فإذا كان كذلك فالترك لطلب صاحبه قبل ذلك مباح؛ لأنه لم يجب عليه فعل حد بعد، ورفع مباح إذا لم يمنع من ذلك نص ولا إجماع كان كلاً من الأمرين مباح، فالأحب أن يعفو عنه ما كان أهلاً للعفو، فإذا جاهر صاحبه فرفعه أحب^(٣). والله أعلم.

الحكم الرابع: التوبة وأثرها في الحد:

الحدود حقوق لله تعالى وإن كان غايتها المحافظة على المجتمع، ومن المقررات الشرعية أن حقوق الله قابلة للغفران، والله غفورٌ رحيم، والتوبة

(١) متفق عليه، البخاري في المظالم، ٢٤٤٢، ومسلم في البر (٢٥٨٠/٥٨).

(٢) المذهب، للشيرازي (٢٧٤/٢)، النظام العقابي، أبو المعاطي حافظ ص ٢٦٩ - ٢٧٣.

(٣) المحلى، ابن حزم الأندلسي (١٨٥/١١).



تَجِبَ ما قبلها بالنسبة لحقوق الله تعالى، حتى أن الله يغفر ما يكون في حال الكفر إذا انتهى الكافر إلى الإيمان كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ومن المقرر أن من يتوب بعد إقامة الحد يغفر الله تعالى له، كما أن التوبة في الحقوق المتعلقة بالآدميين لا تكمل إلا بعفو أصحابها عنها قبل رفعها إلى الإمام^(١).

ومن المقرر أن أركان التوبة ثلاثة:

(١) الندم على ما وقع.

(٢) العزم على ألا يقع مرة أخرى.

(٣) ألا يعود بالفعل، وإذا تعلقت بحق آدمي يشترط أن يعفو صاحب الحق^(٢).

الحكم الخامس: هل يمكن زيادة العقوبة على الحد؟:

يجيز بعض العلماء الزيادة على الحد عقوبة تعزيرية، كالتغريب في حد الزنا. إذا لم يكن الزاني محصناً.

ويرى الحنفية أن حده الجلد فقط ولا يرون التغريب إلا إذا رأى الأمام ذلك مصلحة فيجمع بينهما^(٣).

وفي حد الشرب؛ يرى الشافعية أن مقدار الحد أربعون جلدة فإن رأى الإمام أن يبلغ بالحد ثمانين جاز له^(٤).

(١) العقوبة، أبو زهرة ٢٤٠، النظام العقابي، أبو المعاطي حافظ ص ٢٧٣.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٢٢١/١١)، كتاب التوبة.

(٣) بدائع الصنائع، للكاساني (٣٩/٧).

(٤) المذهب، للشيرازي (٢٨٧/٢)، الأحكام السلطانية ص ٢٢.

الحكم السادس: هل يجوز تطبيق الحدود على أهل الذمة؟:

رغم اختلاف العلماء في تطبيق الحدود على أهل الذمة، أو تطبيق بعضها، فإن تطبيق الحدود عليهم ليس فيه نقض لعهد عوهدوا عليه، ولكن هذا تطبيق صحيح لذلك العهد. فإن المسلمين إذا فعل أحدهم جريمة من جرائم الحدود يحد عليها، والذميون إذا فعلوا جريمة أيضاً حدوا عليها كذلك.

والفرق بين هؤلاء وهؤلاء أن المسلمين مطالبون في هذه الحالات بجانب الامتناع عن السلوك بالاعتقاد في سلامته، وأهل الذمة يعاقبون على إتيان السلوك الرديء فقط، لأن هذا لا يتعارض مع المصالح الأساسية للمجتمع المسلم، ولذلك يحدون. أما الجانب العقائدي في هذا فهم لا يعاقبون من أجله بحدود إسلامية^(١).



(١) النظام العقابي ص ٢٨٤ - ٢٨٧ بتصرف.



الفصل الثالث

مميزات النظام الجنائي في الشريعة الإسلامية

ويتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: قيام النظام الجنائي على أساس الدين.

المبحث الثاني: ارتباط النظام الجنائي الإسلامي بالمقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: اشتغال التشريع الجنائي على أرقى مبادئ الجنائية.

المبحث الرابع: تميز النظام الجنائي الإسلامي لعقوبات الحدود.

المبحث الخامس: تناسق العقوبة مع طبيعة النفس الإنسانية.



يتميز النظام الجنائي في الشريعة الإسلامية بقيامه على الخصائص الأربع الآتية:

(١) قيامه على أساس الدين بما اشتمل عليه من عقائد وقواعد وأحكام إلهية.

(٢) ارتباطه بالمقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية.

(٣) اشتغاله على أرقى وأمثل المبادئ الجنائية العامة.

(٤) تميز النظام الجنائي لعقوبات الحدود والقصاص والتعزير على نظم العقوبات الوضعية.

وإليك تفصيل هذه المميزات:



المبحث الأول:

قيام النظام الجنائي على أساس الدين

فالنظام الجنائي الإسلامي جزء من الشريعة الإسلامية التي تقوم على أساس الدين، وهذا الدين يكفل لهذا النظام قوة وفعالية لارتباطه بعقيدة المسلم ووجدانه الديني ولتأثره بالنظام الاجتماعي في الإسلام.

ففي ارتباطه بعقيدة المسلم لا يخفى أن من أهم مقاصد الإسلام تكوين الفرد الصالح الذي يكون في مجموع تصرفاته نزاعاً إلى الخير، عزوفاً عن الشر؛ لذلك فإن الإسلام يغرس في نفس المسلم مجموعة من القيم والفضائل والآداب السامية، التي تحقق هذا الغرض، وبذلك ينشأ في نفس المسلم وازع ديني قوي يعصمه من الانزلاق مع الهوى والانحراف نحو كبائر الإثم^(١).

وليس من شك؛ أن الوازع الديني هو من أهم العوامل التي تقي المسلم من الوقوع في برائن الجريمة والمآثم. فللإسلام أسلوب فذ في وقاية المسلم من الانزلاق نحو الجرائم الكبرى وذلك بسد المنافذ المؤدية إليها، فهو إذاً يحرم الزنا يسد منافذه بالحث على الاحتشام والعفة والبعد عن مواطن الإغراء... وهكذا يضرب الإسلام حول كل جريمة خطيرة نطاقاً يحض المسلم على عدم الاقتراب منه. كما أن الإسلام دين واقعي، لم يغفل حقيقة هذا الإنسان في أنه مهما صلح وارتقى فلا بد أن يعتريه شيء من الشر بين الحين والآخر على تفاوت بين الناس؛ ولذلك فإن الإسلام لا يلتفت كثيراً لصغائر الأمور والزلات والهفوات التي هي من طبيعة الكائن البشري وتفاعلات الحياة.

لذا، نجد أصل سد الذرائع في التشريع الإسلامي هو من باب الحماية الوقائية والدرع الحصين للفرد والمجتمع قبل الوقوع في المحرمات أو المنهيات الشرعية.

(١) نظام التحريم والعقاب، علي علي منصور ص ٦٣.



فإذا ما وقع المسلم تحت طائلة العقاب، فإنه بحكم ارتباط النظام الجنائي بالعقيدة، يحدو بالإنسان للاستجابة لدواعي العقاب، فلا يحاول الإفلات منه كما يحاول المجرمون في القانون، مما يؤدي إلى العدالة. ولعل ارتباط النظام بعقيدة المسلم هو الذي يفسر تلك الظاهرة التي لا تكاد تجد لها مثيلاً في ظل التشريعات الوضعية. فالعديد من عقوبات الحدود في الشريعة الإسلامية وهي من أشد العقوبات، قد وقعت بناءً على اعتراف المذنب نفسه، وذلك رغبة منه في التكفير عن ذنبه، وليلقى ربه طاهراً منه، وهذه والله معجزة كبرى للنظام الجنائي الإسلامي لا تدانيها أي أنظمة مهما ارتقت في مدارج السمو ودقة التشريع^(١).

ولقد حرص الإسلام في نفس الوقت على بناء مجتمع على أسس متينة من المحبة والطهر والتضامن والتعاون على الخير ليكفل بعد ذلك تكوين المسلم تكويناً صالحاً نقياً، وبهذا يعمل هذا النظام على حماية مقومات الدين الأساسية في الفرد والجماعة^(٢).



المبحث الثاني:

ارتباط النظام الجنائي الإسلامي بالمقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية

تتوصل المقاصد الرئيسية للشريعة الإسلامية في ثلاثة أمور:

أ - حفظ كل ما هو ضروري للناس في حياتهم مما يرتب على فقدان أي منها اختلال حياة الناس واضطراب أمورهم. وهذه الضروريات ترجع إلى خمس كليات: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

(١) المرجع السابق.

(٢) نظام التحريم والعقاب، علي علي منصور ص ٦٣.

ب - توفير حاجيات الناس دون الإخلال بنظام حياتهم.

ج - تحقيق ما فيه تحسين حال الأفراد والجماعة مما يقتضي التطور من حال إلى حال بحسب ظروف المكان والزمان وما تقتضيه المروءة وسير الأمور على الوجه الأمثل.

فالضروريات أهم مقاصد التشريع وتليها الحاجيات ثم التحسينيات.

ووجه ارتباط النظام الجنائي الإسلامي بالمقاصد الأساسية سألقة الذكر يتجلى في أن الجرائم الخطيرة في نظر الإسلام هي تلك التي تخل إخلالاً جسيماً بالضروريات؛ ولذلك واجهها الشارع بعقوبات قاسية^(١).



المبحث الثالث:

اشتمال التشريع الجنائي على أرقى مبادئ الجنائية

إذا كانت التشريعات الوضعية تزهو بمجموعة من القواعد والأسس الجنائية تحسب أنها سبقت إليها، فإن الإسلام منذ أربعة عشر قرناً عرف هذه الأصول في أوضاعها المثلى، فمبدأ لا جريمة إلا بنص^(٢)، مقرر في الشريعة الإسلامية. إذ أن جرائم الحدود والقصاص وعقوباتها جميعها محددة.

وأما التعازير؛ فأغلبها متروك تحديده للسلطة العامة حسب الظروف التي تكون فيها العقوبة رادعة للذنب، مما يقتضي النص عليها فيما تصدره من التشريعات نوع من عدم ملائمة العقوبة للجريمة في بعض الأحيان، يصدر ولي الأمر العقوبة المناسبة للموقف، ولو أدى ذلك إلى اختلاف العقوبة للجريمة نفسها.

(١) المرجع السابق ص ٦٦.

(٢) العقوبة، أبو زهرة ص ٩٥.



ومبدأ عدم رجعية العقوبات مقرر كأصل عام في الشريعة الإسلامية، وله دلالات عديدة من نصوص القرآن الكريم. ومبدأ شخصية العقوبة أمر الإسلام به في قوله تعالى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

ومبدأ عمومية العقوبة أو المساواة، يعتبر من مفاخر الشريعة، مما يجعل المسلمين يقيمون الحدود على أبنائهم وأقاربهم تطبيقاً لهذا المبدأ الجليل.

كما أن الشريعة الإسلامية تعرف المبادئ والأحكام التي تقوم عليها نظريات الشروع والعقد الجنائي والمسؤولية الجنائية والضرورة والإكراه والدفاع الشرعي وتعدد الجرائم^(١).



المبحث الرابع:

تميز النظام الجنائي الإسلامي لعقوبات الحدود

إن ما يميز هذا النظام الإسلامي ذلك التنظيم الخاص الذي رسمه لعقوبات الحدود والقصاص. ولهذا؛ فإن للعقوبات مزايا كبرى تبعد الشكوك والأوهام، وتتجلى حكمة الله تعالى البالغة من سن هذه العقوبات، ولذلك حرياً بنا أن نوضح بعض الحقائق عن هذه العقوبات فيما يلي:

١ - جرائم الحدود والقصاص هي أخطر الجرائم ولا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من مختلف أنواع الجرائم وهي لندرتها وخطورتها تبرر قسوة العقوبة على مرتكبيها، وذلك: أن الشارع الحكيم لم يشرع هذه العقوبات

(١) نظام التجريم والعقاب في الإسلام، علي علي منصور ص ٦٨، وانظر: التشريع الجنائي (١/١١٨).

إلا لمواجهة جرائم اتسمت بالخطورة البالغة على الدولة والمجتمع والأسرة والأفراد والأموال.

وخطورة جرائم الحدود لا تقتصر على فداحتها من حيث أضرارها على المجتمع والأفراد وإنما يزيد من خطورتها أنها ولئن كانت محدودة العدد إلا أنها تتسم بالقابلية للذويوع والانتشار وهذا ملحوظ في الواقع العلمي، إذ أن جرائم الاعتداء على الأموال والأعراض والأشخاص تكاد تشكل الغالبية الكبرى من الجرائم؛ ولذلك كان من اللازم أن يكون التشريع الإسلامي حازماً وصارماً إزاء هذه الجرائم حتى يحول دون وقوعها واستفحال أمرها^(١).

٢ - ضرورة مواجهة الجرائم الخطيرة بعقوبات شديدة فعالة. ولا ريب في أن العقاب هو في واقع الأمر ضرورة اجتماعية لا محيص عنها لأي مجتمع حفاظاً على سلامته وأمنه واستقراره؛ ولذلك وجدت التشريعات العقابية في كل المجتمعات^(٢).

ولا يكاد يماري أحد أن الغرض الرئيسي من العقاب ليس مجرد إنزال العقوبة بالمجرم بعد ارتكاب جريمته، وإنما هو في المقام الأول، الحيلولة دون ارتكاب الجريمة ذاتها بقدر الإمكان. وكلما كان العقاب فعالاً في تحقيق الغرض، كلما كان ناجحاً في مكافحة الجرائم الكبرى. وهذا ما يبرر التشديد في العقاب كلما زاد خطر الجريمة واستفحل أذاه حتى تكون شدة العقاب مانعاً في الشريعة الإسلامية دون وقوع هذه الجرائم ما أمكن إلى ذلك سبيلاً^(٣).

٣ - التجربة أثبتت فعالية عقوبات الحدود في الشريعة الإسلامية في

(١) نظام التجريم والعقاب ص ٦٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) نظام التجريم والعقاب علي علي منصور ص ٦٩ - ٧٠.



مواجهة الجرائم الخطيرة: وقد أثبت التاريخ بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمع الإسلامي عندما طبق حدود الله فيه عاش آمناً مطمئناً على أمواله وأعراضه ونظامه، وعندما تهاون في هذه الحدود وانساق مع تشريعات الغرب تسرب إليه الفساد وشاع فيه الإجرام وكاد يلحق بدول الغرب المتفئن بالجريمة، لولا وجود أناس يحملون العقيدة الإسلامية فينتهون عما حرم الله ويحلون ما أحل الله ﷺ^(١).

٤ - ضرورة النظر إلى أهوال الجرائم ومضاعفاتها الخطيرة قبل النظر إلى شدة العقوبة. فكيف يتأتى لمفكر منصف أن تروعه شدة العقوبة ولا تروعه جسامة الجريمة وفداحتها عند المجتمع، فهؤلاء الذين يروعه قطع يد سارق مالهم لا تهزهم جريمة السرقة ذاتها! وهي تمثل أخطر جرائم الأموال سواء من حيث أغراضها الخبيثة أو من حيث مضاعفاتها الخطيرة.

ألا يتساءل هؤلاء المتباكون على يد سارق أثيم، أيهما أهون على المجتمع؟ أن تقطع يد أو يدان في كل عام ثم ما تكاد تختفي السرقة ولا تكاد تقطع يد ويعيشوا آمنين على أنفسهم وأموالهم أيقى الناس مذعورون لا يعرفون كيف يعيشون؟! وما لهؤلاء المشفقين على مجرمين يعيشون في الأرض فساداً، لا يشفقون على شعوب بأسرها تطحنها المدنية الحديثة طحناً وأزهقوا مئات الألوف من أرواح الأبرياء.

ألا يرى هؤلاء أن خوف القصاص النووي وحده يقوم على إفناء الأمم وأن خشية القصاص أتاح الحياة بإجلاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتِى أَلْبَبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

ألا وإن الله لم يحرم الزنا ويشدد في عقوبته إلا بعد إباحة الزواج للمسلم مثنى وثلاث ورباع رحمة وإنقاذاً لمن تتزع نفوسهم إلى الشر^(٢).

(١) المرجع السابق.

(٢) نظام التجريم والعقاب ص ٦٩.

٥ - الاعتبار الأخلاقية في تغليظ عقوبات الحدود: ومن ناحية أخلاقية محضة، فإن الإسلام إذا كان يشدد العقوبات على الجرائم النكراء يكشف عن مدى اهتمامه الكبير بالقيم والأخلاق والمعنويات العليا. فالمجتمعات التي هانت لديها القيم لم تعد تأبه لزان أو مخمور أو قاذف ... إلخ.

فقد شاعت فيها الجرائم النكراء، وهذه بدورها أدت إلى جرائم على الأموال والأشخاص والأعراض، وهكذا تدخل هذه المجتمعات في دوامة عنيفة من الجرائم يدعو بعضها بعضاً^(١).

٦ - موازنة شدة عقوبات الحدود بالتشدد في الإثبات ودرء الحدود بالشبهات: إذا كان الإسلام قد راعى في شدة العقوبة مصلحة المجتمع التي يجب أن تعلق أي اعتبار آخر، إلا أنه لم يغفل مصلحة المتهم نفسه، فوازن شدة العقوبة بتشدد مقابل ذلك في وسائل إثباتها حتى يضمن ألا توقع العقوبة إلا حيث يثبت على وجه اليقين ارتكاب الجاني لها. بل إنه يفسح المجال للإفلات من عقوبة الحد إذا قامت الشبهة. ففي ذلك يراعي الإسلام حرمان الناس وأقدارهم^(٢).



المبحث الخامس:

تناسق العقوبة مع طبيعة النفس الإنسانية

إن السر في نجاح التشريع الإسلامي في مكافحة الجريمة هو أن عقوبتها قد وضعت على أساس طبيعة الإنسان أن يخشى ويرجو. فلا يأتي إلا بقدر ما يرجو من المنافع ولا يبتعد عن عمل إلا بقدر ما يخشى من

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.



مضاره، فإذاً فهو يوازن بين ما في الفعل من منافع وما يترتب عليه من ضرر، فإن رجحت كفة المنافع أقدم عليه، وإن رجحت كفة المضار أحجم عنه، وهذه الطبيعة ملازمة له في جميع الأفعال، سواء كانت مباحة أو محظورة فهو يقدم على الجريمة لما ينتظره من منفعة تعود عليه منها، ولا يجتنبها إلا لما يخشى على نفسه من ضرر يعود عليه منها، وإذاً فكلما اشتدت العقوبة على الجريمة، ابتعد الناس عنها ولا سيما إذا خفت العقوبة بالجريمة، دون النظر للمجرم فإن ذلك يبعثه على اليأس من الخلاص منها فيحول دون وقوعه في الجريمة.

بهذا تكون الشريعة الإسلامية قد راعت طبيعة الإنسان هذه في وضع عقوبتها وعقوبة الحدود والقصاص خاصة؛ لأنها من الخطورة بمكان ولأنها تمس بكيان المجتمع ونظامه، والتساهل فيها يؤدي إلى أسوأ النتائج والتشدد فيها يؤدي إلى قلة وقوع هذه الجرائم فيسود الأمن والاستقرار^(١).



(١) أثر تطبيق الحدود، عبد السميع إمام ص ٣١٠ بتصرف.

الفصل الرابع

آثار إقامة الحدود

ويتضمن:

المبحث الأول: ارتباط النظام الجنائي بآثار إقامة الحدود في منع الجريمة.

المبحث الثاني: آثار إقامة الحدود.

يتبادر إلى أذهان بعض الناس أن منهج الإسلام في استئصال الجريمة يعتمد على العقوبات الرادعة التي فرضها بشدة، وفي هذا مبالغة كبيرة، والحق أن الإسلام سلك مسالك متعددة لتضييق الخناق على أسباب الجريمة ودواعيها، وإنما تأتي العقوبة في نهاية المطاف لتؤدي أثراً في حماية المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار، فالإسلام يربي المسلم تربية قويمه بما شرعه من العبادات التي تجعل المسلم وثيق الصلة بربه ﷻ. ولمعرفة هذه الآثار لا بد أن نعقد ارتباطاً بين الأسس التي يقوم عليها النظام وبين الآثار.

المبحث الأول:

ارتباط النظام الجنائي بآثار إقامة الحدود في منع الجريمة

أولاً: إذا رأينا أن مميزات قيام النظام الجنائي قيامه على أساس من الدين، فإننا نجد أن الإسلام يربي المسلم تربية قويمه تطهر نفسه من أدران الرذيلة، وتنفره من الذنوب والمعاصي، بما شرعه الله من العبادات التي تجعل المسلم وثيق الصلة بربه، يراقبه في السر والعلن وعلى رأس هذه العبادات: الصلاة: فهي نظام الحياة التعبدية للمسلم، فالصلوات رحلات إلهية أوجبها الله على عباده في أوقات متفرقة من اليوم والليلة يخلص فيها المسلم من دنياه ويتفرغ لربه، بالتكبير والمناجاة وطلب المعونة والهداية، ويلقى فيها بنفسه في كنف الربوبية الرحيمة. فلا يخرج منها حتى يطهر من



غفلات قلبه، وأدران خطاياه، ويتغلب على غرائز الشر التي تفسد عليه حياته، وهذا هو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

كما تطهر الزكاة النفس من الشح وتصل الغني بالفقير، وتحيط المجتمع بسياج الرحمة والتعاطف ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

والصوم طهرة للصائم من الرفث واللغو والفحش، يكف النفس عن شهواتها ويلجم نزواتها، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَكنُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

كذلك الحج تربية نفسية بدنية مالية، يخرج المسلم فيها من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

ثانياً: وبما أن النظام الجنائي يرتبط بالمقاصد الأساسية للشرعية، فإن الإسلام يهيئ مناخاً صالحاً لحياة المجتمع الصالح، فيحث الناس على كسبه من وجوهه المشروعة لسد حاجاتهم والاستمتاع بالطيبات والاستغناء عما في أيدي الناس، ويكفل لكل فرد حقوقه الشخصية والاجتماعية، فيقرر العدل في أدق صورته، ويدعو إلى التكافل الإنساني، والإخاء في العقيدة، ويربي في أبناء الأمة العواطف النبيلة، والأخلاق الكريمة والرغبة في الفضيلة، وهذا من شأنه أن يحمل الإنسان على الاستقامة فيتغلب على بواعث الشر.

ويغلق الإسلام كل باب من أبواب الشر يبعث على ارتكاب الجريمة، فالمجتمع المسلم يفرض الحجاب ويسد كل ثغرة تساعد على إثارة غريزة الجنس، أو الإغراء بالفاحشة، ويرغب في الزواج فينهى عن معوقاته ويجعله حصانة لدين المسلم وعرضه^(١).

(١) نظام التجريم والعقاب، الإسلام عقيدة وشرعية، محمد شلتوت ص ٢٧٩ - ٣٠٢.

ثالثاً: وإذا اشتمل النظام الجنائي الإسلامي على أرقى وأمثل المبادئ الجنائية، فإنه ومع تلك الوسائل التربوية يُنظر إلى المجرم إلى أنه شخص ضل الطريق، فيأخذ بيده ويرشده إلى سواء السبيل ويفتح أمامه باب التوبة، قال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣].

ومن غلبت عليه شقوته واستذلته أهواؤه وشهواته، لن تردعه سوى العقوبة، وهذه لا بد منها، وما كان للشرعية الإسلامية أن تقف في مكافحة الشر والجريمة عند تلك الوسائل التربوية والإصلاحية؛ لأن الشذوذ يصاحب الجماعة البشرية، وطهارة المجتمع من الشر ضرب من الخيال الذي لا يتحقق إلا بصوغ ذلك العالم صوغاً جيداً لا شهوة فيه ولا اعتداء ولا تتعارض فيه الرغبات والأهواء، وهيهات أن يتم ذلك؛ لذلك اقتضت الحكمة الإلهية بعد استيفاء جميع الطرق الوقائية أن تضع العلاج الحاسم لكبح جماح هذا الشذوذ وردّه عن طغيانه، والتحجير عليه حتى لا يتسع نطاقه، وتتفشى جرائمه فيندفع العالم كله إلى شر وإجرام^(١).

رابعاً: وإذا تميز النظام الجنائي الإسلامي لعقوبات الحدود والقصاص بميزات خاصة تتميز على النظم الوضعية، فإنه يظهر حكمة تشريع العقوبات الدنيوية من صون الجماعة عن التدهور والانحلال، ودرعاً للنفوس الطاغية التي لم يبق لها عذر في ارتكاب الجريمة، وهذه العقوبات الدنيوية ضربان: نصية وتفويضية.

فالنصية: عقوبات محددة للجرائم الكبرى في الاعتداء على المحرمات، جاءت كل الأديان بصيانتها.

والتفويضية: هي التي يفوض الإمام في أن يعاقب عليها بالعقوبة التي يراها محقة للمصلحة ورادعة للمجرم، وهي تعرف باسم (التعزير)، وتكون

(١) نظام التجريم والعقاب، الإسلام عقيدة وشرعة ص ٢٧٩ - ٣٠٢.



في الجرائم التي لم تحدد لها الشريعة عقوبة معينة.

والفرق بين النوعين: أن العقوبات النصية خاصة بما يأخذ صفة الإجرام عند جميع الناس وفي جميع الأزمنة والأمكنة، ولا يجوز تعديلها ولا الوقوف دونها.

أما العقوبات التفويضية؛ فإنها تكون بحسب ما يراه الحاكم في كل زمان، ومكان، وحال بما تقتضيه المصلحة زماناً أو مكاناً أو حالاً .

ومع ذلك وضع الشارع للحكم بهذه العقوبات وتنفيذها شروطاً، حرص كل الحرص على تحقيقها، صوناً للعدالة وبعداً عن الأخذ بالشبهة.

ومن هنا يتبين لنا مما سلف أن مسلك الشريعة الإسلامية في تطبيقها للحدود يهدف إلى إصلاح النفوس وتهذيبها واستئصال الجريمة والعمل على سعادة المجتمع، ولم تدع الشريعة الإسلامية لهذا الغرض مسلكاً إلا اتخذته وحثت عليه، وحين تتعين العقوبة سبيلاً للردع، فإنها تكون حينئذٍ ضرورة متعينة، فمثل الشريعة في ذلك مثل الطبيب الحاذق الذي يبذل غاية وسعه في علاج المريض وسلامته، فإذا رأى أن إنقاذ حياة المريض يستدعي بتر عضو من أعضائه كان من الرحمة به أن يفعل ذلك حفاظاً على حياته. وإذا صح هذا لذي العقول لسلامة فرد، أفلا يصح بتر عضو من أعضاء المجتمع كله والحفاظ عليه وعلى سعادته وأمنه!!!

وما كانت الشريعة شديدة الحرص على الحكم بالعقوبة إلا بقدر ما يتصل بها من إصلاح. فالشريعة تسير طبيعة البشر في هذا الشأن وتحتضنها احتضان الأم الرؤوم لولدها بالتهذيب والتقويم بما يشهد عظمتها ودقتها، قال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ﴿٦﴾ [سبا: ٦]^(١).

(١) انظر: الإسلام عقيدة وشريعة ص ٣٠٢.

المبحث الثاني:

آثار إقامة الحدود

لقد كتب المؤلفون في أغراض العقوبة، ولكن كان كل منهم يخلط بين الآثار العامة الناتجة من إقامة الحدود للمجتمع، والآثار التي تنتهي بها كل جريمة أو تحققها عقوبة كل جريمة، مما دعاني أن أصنف الآثار إلى قسمين:

- (أ) الآثار العامة: وتتمثل في حماية الفضيلة وحماية المجتمع من أن تتحكم به الرذيلة^(١)، إضافة إلى تقويم السلوك الإنساني^(٢).
- (ب) الآثار الخاصة: تحقيق المصلحة أو المنفعة بالحفاظ على مقاصد الإسلام^(٣).

أولاً: الآثار العامة لإقامة الحدود:

نستفيد من حماية الفضيلة عوائد، منها: تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة، فعند سيادة الأمن واطمئنان النفوس تنصرف الأمة إلى العمل المستمر والإنتاج الذي ينشر الرخاء في ربوع الأمة فتتسع الأرزاق، وتكثر البركة، ويتيسر للناس أن يبتغوا من فضل الله الواسع والله ذو الفضل العظيم.

ومن الفوائد المدركة بالمشاهدة، فإننا نرى البلاد التي ينتشر فيها الأمن يكثر رخاؤها وتأتيها النعمة من فوقها ومن تحت أرجلها، ويعمهم الغيث الغدق من السماء وينابيع الرزق من باطن الأرض.

وفي المقابل نرى البلاد التي يشيع فيها الذعر والفرع والاضطراب يقل خيرها وتذهب بركتها وتضيق أرزاقها أو أرزاق أهلها، وتكثر فيها الأزمات

(١) العقوبة، أبو زهرة ص ٢٨.

(٢) العقوبة المقدرة لمصلحة المجتمع، عبدالعظيم شرف الدين.

(٣) أبو زهرة، العقوبة ص ٢٨.



والقلاقل ومصدق ذلك من كتاب الله الكريم قوله تعالى: ﴿وَالْوِاسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَنَحْنَاهُمْ عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦].

ومصدق ذلك من السنة حديث رسول الله ﷺ:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمتطروا أربعين صباحاً»^(١).

آثار إقامة الحدود في المملكة العربية السعودية:

ولا يفوتني أن أضمن بحثي بعض الآثار لإقامة الحدود في المملكة العربية السعودية، فإذا ما تم استعراض الإحصائيات الجنائية التي تنشرها المنظمات الدولية نجد ظاهرة مهمة، وهي انخفاض نسبة الإجرام في المملكة العربية السعودية، وأن المقيم والزائر لشاهد على ذلك ويشهد عليه، وهذا ولا شك آثار تطبيق الحدود في هذه المنطقة.

إن نجاح تطبيق الحدود وإقامة الحكم بالشرعية الإسلامية، ونخص الحدود بذلك، في هذه البلاد وقيامه على مصالح الناس في العصر الحاضر لأكبر برهان على سمو الشريعة وتفوقها في منع الجريمة أو تقليلها^(٢).

ونعتقد أن هذا القول فيه من الوضوح والأمانة في الاستشهاد ما يجعلنا ندعو مخلصين، أبناء هذه البلاد، وخصوصاً القائمين بتنفيذ الأحكام فيها، بالمحافظة على هذه الآثار الطيبة والميز النادرة التي تتمتع بها بلادنا - ولله الحمد - والتي فاقت بلدان العالم في هذا العصر بما فيها من أحدث الأساليب والنظريات في طرق مكافحة الإجرام.

(١) رواه النسائي (٦٨/٨). وانظر: حكمة مشروعية إقامة الحدود، الغزالي خليل عيد ص ١٦١.

(٢) أثر تطبيق الحدود في المجتمع ص ١٦٢.

وصدق الله العظيم حيث يقول: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

فلما كان الهدف من العقوبة الردع العام، فإن الشريعة لا تأخذ بعقوبة القصاص إذا كان الأخذ بها لا يحقق هذا الهدف، وعلى أثر هذا الردع العام يتحقق الردع الخاص.

وعند تأمل هذه الآية العظيمة وأنا أكتب في آثار إقامة الحدود أعرف القصاص والحياة التي تذكرها هذه الآية. فيذكر الإمام أبو زهرة رحمته الله بعض المعاني.

فالقصاص ومعناه: المساواة، وتلاقي معناه اللغوي مع معناه في الشريعة الذي هو: المساواة بين الجريمة والعقوبة. وقد ورد في هذا المعنى نصوص كثيرة في كتاب الله منها: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] - الآية - ومنها: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، ومنها: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

والقصاص كما جاء في الأديان جميعاً فيه العدالة التي لا يمكن أن يتصور العقل أمثل منها وهو جزاء وفاق للجريمة، كما أنه يلقي في نفس الجاني عند ارتكاب الجريمة أن الجزاء الذي ينتظره هو مثل ما يعلمه.

وهو ليس انتقام وإن كان يشفي غيظ المجنى عليه، فلا يشفه سجن وإن طال، وشفاء غيظ المجنى عليه، لا بد منه، وقد أهملته القوانين الوضعية، ففتح فيها باب القتل بالثارات ولا يمكن سده إلا بحكم الله تعالى. فالتضامن فيه حياة المجتمع عالية سامية إذا اجتثت الأشرار.

ولنعرض لبعض المعاني في هذه الآية، كما ذكر الشيخ أبو زهرة رحمته الله:



ولكم: جعلت فائدة القصاص لا تعود إلى الدم، ولكنها تعود إلى الجماعة كلها.

وسميت العقوبة قصاصاً لأن القصاص يتضمن المساواة بين الجريمة والعقوبة، هذا أبلغ العدالة.

وتؤمن الآية أن حياة الجماعة في القصاص؛ لأنه إذا لم يكن القصاص، أهدرت الدماء وأصبح الأمر لذي الغلبة والقوة. وتشير الآية إلى الحياة للجماعة بالقصاص فتكون حياة فاضلة فيها اطمئنان للمجتمع وتحقيق لأمنه. وتنادي المؤمنين، يا أولي الألباب، فتشير إلى أن معنى القصاص وغايته وسمو تشريعه تدركه العقول المستقيمة السليمة ولذا كان الخطاب لهم^(١).

ثانياً: الآثار الخاصة لإقامة الحدود:

يحمي الشارع الحكيم من فرض هذه الحدود، المجتمع من الجرائم الفتاكة التي تهدد المجتمعات الإنسانية بالقضاء على مقوماتها الأساسية: الأعراس - الأموال - العقول - الأرواح، كما أنه يصلح الأفراد ويحمي الجماعة ويصون النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي؛ ولذلك بالتوضيح لكل ضرورة والآخر الناتج عنها يعد حماية هذه الضرورات والمقاصد^(٢).

أولاً: حفظ الدين: فحفظ الدين حفظ للمجتمع كله، إذ أن الشريعة الإسلامية بكل ما اشتملت عليه من الأحكام التكليفية إنما هي أثر من آثار العقيدة، وكلما قويت حكماً تأكد هذا الجانب التشريعي في التطبيق الواقعي، ولذلك فإن حفظ الدين عن طريق حد الردة، هو في الحقيقة حفظ للمجتمع ككل، ليس حفظاً للجانب العقائدي فقط ...

(١) العقوبة، أبو زهرة ص ٣٣٨، في ظلال القرآن، سيد قطب (١/١٦٤).

(٢) العقوبة المقدرة لمصلحة المجتمع الإسلامي، عبد العظيم شرف الدين ص ١٣.

وهناك حد آخر لا يقل عن حد الردة أهمية في حفظ الدين . . . هو حد البغي، ذلك أن هذا الحد في النهاية يعني استقرار المجتمع المسلم على أساس من العدل، فالإسلام، لا يقر الصمت على الخطأ أياً كان مصدره، إمام . . . أم رعية.

ولذلك يقول أبو بكر الصديق رضي الله عنه: (أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم)، وهذا المعنى نفسه يؤكد عمر رضي الله عنه، حتى في الأمور التعبدية التي لا ينتج عن الخطأ فيها ضرر كبير واضح لا يقر الإسلام الصمت على الخطأ، فالإمام في الصلاة إذا أخطأ في التلاوة ينبهه من خلفه إلى خطئه؛ ولذلك نزلت آية البغي في القرآن مطلقة: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَاقْنَلُوا إِلَيْهَا وَتَوَقَّيْهُمَا إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

ثانياً: حفظ النفس: ويكون بإعمال حد الحراة ورغم أن جريمة القتل العادية لا تدخل فيها ضمن إطار جرائم الحدود المقررة حقاً لله تعالى، ولكنها تدخل في جرائم القصاص، وربما لأن القتل العادي لا يشكل في غالب الأحوال مهنة للقاتل، أي: عملاً مستمراً؛ يقدم عليه القاتل كل يوم، أما الحراة فإنها تشكل مهنة لصاحبها، أي: أن صاحبها يمتهن الإجرام، وينقطع عن العالم في سبيل أن يرتكب جرائمه كل يوم، ومن هنا كان خطر الحراة على النفوس والأموال^(١).

ثالثاً: حفظ النسل: وحفظ النسل يكون عن طريق إقامة حد الزنا وحد القذف، فكلا الحدين يقومان على المحافظة على بقاء الأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم من أن تشيع فيه الفحشاء، وأن يحتفظ بصورته الفاضلة التي رسمها الشارع الشريف له^(٢).

(١) النظام العقابي الإسلامي، أبو المعاطي حافظ ص ٢٩٥.

(٢) المرجع السابق.



رابعاً: حفظ المال: وحفظ المال يكون عن طريق إقامة حد السرقة وإقامة حد الحراة أيضاً، لقد رسم الإسلام وظيفة المال في حياة الجماعة المسلمة والفرد المسلم بطريقة تفصيلية، ولعل ذلك راجع لأهمية وظيفة المال في الحياة على المستويين العام والخاص، وإلى تعلق النفس بحب المال ومدى ما يجره هذا التعلق بالإقدام^(١) على اكتسابه من غير طريقه المشروعة.

والإسلام يقدر أن هناك عاطفتين أساسيتين تتحكمان في النفس البشرية؛ هما: عاطفة الجنس وعاطفة المال (حب التملك)، وذلك واضح في قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾ [آل عمران: ١٤].

ولعلنا بعد ذلك نرى سر هذا الاهتمام الذي يبدو من خلال تتبع النصوص الشرعية من الحرص على رسم المسائل التفصيلية في موضوعي الجنس والمال^(٢).

خامساً: حفظ العقل: وحفظ العقل يكون عن طريق إقامة حد الشرب، والعقل هو أداة التكليف في الإنسان وإفساده يعني في الحقيقة أن تضعيف الحكمة من خلق الإنسان نفسه، إذ أنه يصبح غير أهل للتكليف ولا المسؤولية^(٣).



(١) المرجع السابق.

(٢) النظام العقابي، أبو المعاطي حافظ ص ٢٩٦.

(٣) المرجع السابق ص ٢٩٦.

الباب الثالث

ويشمل ثلاثة فصول:

الفصل الأول: بعض الشبه المثارة على تطبيق الحدود والرد عليها.

الفصل الثاني: من العواقب الوخيمة الناتجة عن إهمال الحدود.

الفصل الثالث: سعادة البشرية واستقرار المجتمع في تطبيق الحدود.

الفصل الأول

بعض الشبه المثارة على تطبيق الحدود والرد عليها

تمهيد:

يجزم الكثير من العقلاء بخيرية تطبيق الحدود وإقامتها للقضاء على الجريمة وأنها أحسن ما تحسم به الأمراض الاجتماعية، وهي العلاج الذي وضعه العليم الخبير، الذي خلق الإنسان ويعلم أمره ظاهره وباطنه، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

ونجد الناس عندما يضيقون ذرعاً بالجرائم يرغبون أشد الرغبة بل ويعلنون عن رغبتهم كلما سنحت لهم فرصة بتطبيق الشريعة، بيد أن الشيطان وجنوده يقيمون في سبيل ذلك العراقيل، فبينما نجد بعض الدول تريد العودة لتطبيق الشريعة، إلا أن أعوان الشيطان يؤخرون ذلك محاولين إبعادهم عن هذا التطبيق بإثارة الفتن والقتال داخل تلك البلاد، ويلقون الموانع التي تكل أمامها عزائم الكثيرين وتخفت دعوة الدعاة، إلا من عصم الله ممن أحب لهم ألا تلحقهم لعنة بني إسرائيل؛ ولذلك رأيت أذكر بعض الشبه العاتية في نظر أصحابها الواهين المتداعية أمام الحق.



ومن شبههم:

ترتفع أصوات المغرضين بالاعتراض والاحتجاج على تطبيق أحكام الحدود، ويدفعون ذلك بحجج واهية ويدعون أنها لو طبقت الحدود لقطعت معظم الأيدي وجلد أكثر الناس^(١)، ناهيك برجم الزاني المحصن، وقتل وصلب قطاع الطريق ثم يصرخون تارة ويتباكون تارة أخرى خوفاً من تنفيذها، وكل قصدهم هو التأثير في عقول كل من هم على شاكلتهم وثقافتهم ليجمعوا معهم جبهات تعارض حكم الله دون فهم لما أراده الله بهذه الحدود، من رعاية لصالح الفرد والجماعة واستقرار وطمأنينة على النفس والمال وقضاء على الفاحشة^(٢).

الرد والمناقشة:

لقد جهل هؤلاء ما وضعته الشريعة الغراء من قواعد لإثبات هذه الحدود، تكلفت بالرعاية والصيانة ودرأت بالشبهة كل حد له شبهة تدرؤه، فكان التنفيذ في أضيق الحدود. لكنهم يتباكون تحت ستار طلب الرحمة المزعومة، ويطلبونها للمجرمين الذين روعوا، المجتمع وحرّموا العالمين من ثمرات جهدهم وكدهم.

ولقد تكفلت أحكام الشريعة بالرحمة^(٣) ورعتها في شتى صورها وعجزت عن تحقيقها القوانين الوضعية في نظرتها الفردية الشخصية التي راعت فيها الجاني ولم تنظر إلى المجنى عليه وما أصابه والآثار المترتبة على تلك الإصابة، كما لم تنظر إلى المجتمع العام وما انتابه من ترويع أو إشاعة للفاحشة، لكن رحمة الله الشاملة نراها في قواعد الشريعة وأحكامها،

(١) أثر تطبيق الحدود، محمد خاطر ص ٢٤٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) العقوبة، أبو زهرة ص ١٣.

وما جاء به الرسول الأمين ﷺ الذي يقوله عز من قائل سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

فالرفق بالمجرمين هو عين القسوة في مؤداه وإن كان ظاهره وصورته العطف؛ ولذلك قرر النبي ﷺ من قوانين الرحمة العامة أنه: «من لا يرحم لا يرحم»^(١).

وما يزعمه الذين يقفون في تنفيذ الحدود مشوهين صورتها بما يزعمونه من مدنية رائعة وحضارة كاذبة في الحفاظ على شكل الإنسان ومنظره من بتر بعض أعضائه، وما يزعمونه كذلك من أن هؤلاء سيكونون عالة ونواة بطالة - زعم مردود -؛ لأن الفساد إذا لم يحصر في أضيق حدود ووسم صاحبه للناس بما يعرفونه، انتشر وقوض أركان المجتمع وقض هدوءه وأمنه - فهؤلاء إنما يطلبون الرعاية والحفظ لجرثومة فساد تنخر في عظم الأمة ومرض عضال يقضي عليها - وما عرف في أبسط طرق العلاج، أن توضع القواعد للحفاظ على جرثومة المرض، بل الأمر بالعكس في العلاج الصحيح، إذ تتضافر الجهود في حصر جرثومة المرض والقضاء عليها، لتضمن للجميع الصحة والسلامة. كما في حد الرجم في عهد الرسول ﷺ وما وضعه لتطبيقه من شروط ليعطينا صورة واضحة على مقدار ما اتخذ من حيلة في تنفيذه، لكنه مع ذلك ومع كثرة شروطه، وقواعد إثباته سينفى عن المجتمع جريمة قدرة يتولد منها الكثير من الجرائم والمآسي في الأعراض والأنفس والإنسان.

كذلك ستقضي الحدود على المتلاعبين بالدين وتردع المجرمين وعصابات الشر التي تعيث في الأرض فساداً هذا ومن سيجلد في قذف أو شرب بعد ثبوت الجريمة بشروطها التي قررها الفقهاء^(٢).

(١) متفق عليه، البخاري في الأدب، باب رحمة الولد (٤٢٦/١٠)، ومسلم (١٨٠٨/٤)، كتاب الفضائل، باب رحمة النبي ﷺ.

(٢) بدائع الصنائع (٤٩٦/٥، ٤٩٧)، تبيين الحقائق (١٩٥/٣، ١٩٩)، الذخيرة (١٠٨/١٢) =



وانتفاء الشبهة، سيصلحه هذا الجلد العلني ويعود عضواً نافعاً في المجتمع يخشى أن يعود لجريمة مرة أخرى، وما يطعن به بعض المغرضين على الجلد من أنه يسيء إلى الإنسان ويجعله كالحيوان كما يسيء إلى حرية - هو طعن مردود - ونقول لهم: إن السجون التي تطلبونها بدل عقوبة الجلد وغيرها من العقوبات تسيء إلى حرية الإنسان وتقضي على إنسانيته، وهي الشر بعينه؛ لأن السجون أصبحت مدارس لتعليم فنون الشر وخاصة الجريمة لكل من يدخلها، إذ يلتقي الشخص الذي وقع في الجريمة لأول مرة بعتاة المجرمين في كل نوع من أنواع الإجرام، فيلقونه دروس الإجرام وأحدث أساليب الجريمة ويهونون عليه ما أصابه ويغرسون في نفسه الشر للمجتمع، فيخرج من السجن بعد أن تلقى ما تلقى من دروس في فنون الجريمة والاحتياال مصمماً على تنفيذ ما تعلمه في السجن، فيخرج وقد تأصلت في نفسه نوازع الشر والكراهية للمجتمع، لم يعالجه السجن أو يردعه بل وفر له الطعام والشراب وربما كان لا يجده خارج السجن بالسهولة الميسرة في السجن.

كما وفر له السجن أساتذة الإجرام فخرج متخصصاً يُعلم غيره ويعيث في الأرض فساداً. هذا فضلاً عما يحصل في السجون من مآسي خُلقية وما ينجم عنها من أضرار صحية وضياح لأسر المسجونين وأولادهم خلقياً واجتماعياً^(١).

وهي فوق هذا أكبر الأعباء التي تتحملها الدولة في إقامة مبانيها ورصد الميزانية لحراستها وما يلزم من أثاث لإيواء المسجونين ومعيشتهم. فهم عالة على الدولة تنفق عليهم ثم يتخرجون عتاة في الإجرام، يكرهون المجتمع وقد تأصلت في نفوسهم غريزة الانتقام من أفراد؛ ذلك لأن المسجون حين

= (٢٠٢)، الشرح الصغير (٤/٤٦٤، ٥٠١)، مغني المحتاج (٤/١٥٨، ١٨٦)، أسنى المطالب (٤/١٣٥، ١٥٨)، شرح الزركشي (٦/٣٠٨، ٣٨٤)، شرح منتهى الإرادات (٣/٣٥٠، ٣٥٧).

(١) انظر: النظام العقابي، أبو المعاطي حافظ ص ٩١، الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدره، عزت حسنين ص ٥٣، أثر تطبيق الحدود محمد خاطر ص ٢٤٧.

يخرج من السجن يجد نفسه ضائعاً، مشرداً، فصل من وظيفته أو طرد من عمله، هدم بيته وتشردت أسرته وأولاده وأصبح ينفر من الناس.

وهناك من المسجونين من يدخل السجن طوعية واختياراً إذ يعمد لارتكاب أي جريمة تدخلهم السجن؛ لأنهم يجدون فيه راحة البطالة، كما يجدون فيه شعباً ورياً، فأين هذه العقوبة التي لا يتولد عنها إلا الشر والبطالة والإجرام وتفكك الأسرة وتشريد الأولاد من عقوبات الحدود؟!!! أين هذه العقوبة بمآسيها من عقوبات الحدود التي تقضي على الشر ونوازعه فهي من عند الله وهو العليم بما يصلح عباده وما يعود عليهم بالخير؟؟!!

ويكفي لإقرار الأمن والقضاء على ترويع الأنفس أن يتقرر تطبيق الحد حين تكتمل شروطه، وكان التنفيذ سيتم في أي محدودة إذ العبرة بما يلقيه تنفيذ الحد في نفوس المنحرفين من رهبة دون نظر إلى كثرة الأيدي المقطوعة أو قلتها وكثرة المجلودين أو قلتهم. وما لنا نذهب بعيداً في الرد على هؤلاء الذين يقولون: إن تنفيذ الحدود في العصر الحديث يتنافى مع مدنيته الكاذبة ولا يلائمها ولا يأتي بالنتيجة المطلوبة وأمام أعينهم من المشاهد الملموسة المحسوسة ما يقضي على كل ما يزعمون^(١).

فلقد نفذت المملكة العربية السعودية الحدود فاستقر الأمن واستتب، وأمن الناس على أموالهم وأعراضهم. كلنا يعرف ما كان يلاقيه الحجيج قبل تنفيذ الحدود من ترويع وخوف واعتداء على النفس والمال. فما استقر إلا بعد تنفيذها، وإنك لترى بعينك أصحاب المتاجر والحوانيت يتركونها مفتوحة الأبواب دون حراس ويذهبون لأداء العبادة وهم في غاية الاطمئنان.

نقول حينئذ لهؤلاء الذين يذهب بهم فرط شفقتهم بالمجرمين إلى معارضة تنفيذ الحدود: إن الأيدي التي ستقطع في السرقات ستكون قليلة، لكن بعدها يعود على المجتمع الأمن والاستقرار^(٢).

(١) أثر تطبيق الحدود، محمد خاطر ص ٢٤٨.

(٢) المرجع السابق.



الفصل الثاني

من العواقب الوخيمة الناتجة عن إهمال الحدود

تفوز الجماعة المستجيبة بإقامة حكم الله برخاء الدنيا وبمشوبة الآخرة ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم. وعلى العكس يكون الأمر إذا ضيعت حدود الله أو أسقطت أو فرق فيها بين الشريف والوضيع أو شفع فيها الشفعاء أو قبلت الشفاعة بعدما رفعت إلى الحاكم فإن ذلك يؤدي إلى ما يلي:

١ - اجتراء الناس على محارم الله ومواقعتهم لحمي الله، والله يغار أن تنتهك محارمه أو يتعدى على حماه.

٢ - من يجترئ على حدود الله يصير معادياً ومحاداً لرسوله، ومن حاد الله ورسوله وقع في أسر الذلة والهوان: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ [المجادلة: ٢٠].

٣ - من أخذ بحكم غير الله فقد والى أصحاب ذلك الحكم، وعادى الله ورسوله، ومن أخذ بحكم غير حكم الله فقد والى أصحاب ذلك الحكم، وعادى الله ورسوله، ومن أخذ بحكم الله والاه، وقد حكم الله لمن والاه وكان من حزبه بالقوة والنصر والغلبة - كما قضى على من انضم إلى حزب الشيطان بالذلة والانحدار - قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]، ﴿لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المتحنة: ١٣]، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

ومن سنة الله تعالى أنه ربط بين المعصية والمصيبة برباط السببية والمسببية، كما ربط بين الطاعة والنعمة كذلك: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].

﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ غَافَرًا ﴿١٦﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١٧﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبْنِيَنَّ وَجَعَلْ لَكُمْ جَنَّتٍ وَجَعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٨﴾﴾ [نوح: ١٠ - ١٢].

- باجتراء الناس على المحارم وإمساك الأمة عن إقامة الحدود، والتأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تلحقهم اللعنة كما لحقت بني إسرائيل.

قال الله فيهم: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨].

بذلك تكون الأمة مؤلفة من عنصرين:

أ - (عصاة) متمردة على ربهم وعلى أمتهم وعلى مجتمعهم.

ب - ضعفة خائفون منافقون لا يأمرُونَ بخير ولا ينهاون عنه.

وأمة تتألف من هذين العنصرين لا يرجى لها الفلاح، ولا يتحقق لها احترام ولا تقدير^(١).

والنتيجة لذلك وقوع الأزمات الطاحنة، والكوارث المدمرة، والاضطراب بين الجماعات والطوائف؛ لذلك آثاره في ضيق الرزق ونقص الحياة، وسوء العاقبة. وقد ينخدع الناس الذين يعلمون ظاهراً من الحياة، وهم عن الآخرة هم غافلون، فيرون أن بعض العصاة أو الكفار في بحبوحة من الدنيا ورغد من العيش، واستقرار ومنعة ولو أنهم أمعنوا النظر وأعملوا التدبر والفكر لأدركوا أن ذلك متاع ظاهري، مقرون بالقلق النفسي من ناحية ومهدد بالزوال والتدمير من ناحية أخرى ومتبوع بالعقاب والسخط الإلهي من ناحية ثالثة:

﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ﴿١٩٦﴾ مَتَّعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿١٩٧﴾﴾ [آل عمران: ١٩٦، ١٩٧]^(٢).

(١) منهج الحضارة الإنسانية، البوطي ص ٣٥٤.

(٢) انظر: أثر تطبيق الحدود، الغزالي خليل عيد ص ١٦٥.



الفصل الثالث

سعادة البشرية واستقرار المجتمع في تطبيق الحدود

استشرت الجريمة بالمجتمع وعجزت القوانين الوضعية عن صد تيار الإجرام ونوازع الشر وأصبح علماء القانون يبحثون عن عقوبات تقضي على هذا الشر، وتراهم يعقدون المؤتمرات ويدرسون أسباب الجريمة ودوافعها ليحصلوا من دراستهم على ما يفيد في مكافحتها كما وضعوا علوماً وبحوثاً كعلم الاجتماع الجنائي لبحث البيئة التي يعيش فيها المجرم.

وبهذا أجهدوا أنفسهم في وضع تشريعات للقوانين الوضعية الخاصة بالجريمة والعقاب، وفاتهم أن العلاج الوحيد الذي يقضي على نوازع الشر ويحقق السعادة هو ما قرره الله ﷻ لعباده وما ارتضاه لهم من أحكام وما حد لهم من عقوبات.

فالدواء بين أيديهم لكنهم تجاهلوه. لو اتخذ هؤلاء الشريعة الإسلامية وأحكام الفقه الإسلامي أساساً لأبحاثهم لوجدوا فيه خيراً كثيراً، ولوجدوا كل داء وله علاج يقضي على الشر ونوازعه والإجرام وبواعثه^(١).

وفيما نعرضه بإيجاز عن خصائص أحكام الشريعة الإسلامية يتجلى أن سعادة البشرية واستقرار المجتمع في تطبيق أحكام الشريعة وإقامة حدودها:

١ - ما تتميز به من الكمال والسمو والدوام والاستقرار فقواعدها ونصوصها من المرونة والعموم بحيث تتسع لحاجات الجماعة مهما طالت الأزمان وتعددت الحاجات فهي من عند الله العليم الحكيم لا من صنع البشر^(٢).

٢ - أحكامها تتعرض للجانب الروحي وتربط تصرفات الأفراد

(١) أثر تطبيق الحدود، محمد خاطر ص ٢٥٠.

(٢) التشريع الجنائي، عودة (٢٤/١)، النظام العقابي، أبو المعاطي ص ٦٦ - ٨٤.

بالأخلاق الفاضلة وتشدد في هذه الحماية لأنها تهدف إلى بناء مجتمع سليم، تكافلت أفراداه وتضافرت جهوده على إقامة العدالة الاجتماعية وإقرار الأمن والسلام^(١).

٣ - الشريعة بما قررت من أحكام وعقوبات فيها الحفاظ على الأخلاق وصيانة الأعراض والأموال قد تميزت بهذه النظرة وتلك الخصائص على كل تشريع وضعي لأن القوانين الوضعية إنما تنظر في عقوباتها إلى ما يصيب الشخص من ضرر مباشر دون النظر إلى ما هو أبعد من ذلك وأسمى مما يسمّى مصالح الجماعة أو يسيء إلى الأخلاق^(٢).

التشريع السماوي تشريع كامل ودواء ناجح لجميع أمراض المجتمع بقواعده الكلية العامة يحتوي كل ما يجده وعلى أساس هذه القواعد العامة تكون الأحكام التي لم ترد بشأنها نصوص محددة.

من أجل ذلك كانت أحكام الشريعة الإسلامية متصلة بالضمير الإنساني المتدين فيحس بأنه في رقابة من الله ﷻ وأنه محاسب على الفعل، وإذا من يحس ذلك يحس بيقظة ضميره ويعرف أن العقوبة عليه هي من عند الله، فيعتريه الندم حينما يفرط فيما يستحق عليه العقوبة، سواء وقع تحت سلطان العقاب أم فر منه لأنه يحس أن الله مراقبه ومحاسبه^(٣).

أما في تطبيق القوانين الوضعية وعقوبتها فإنك ترى المجرم إن أفلت من العقاب ازداد ضراوة وإن عوقب بالسجن طال أمده أو قصر فإنه يخرج منه وقد اشتد طغيانه وتفنن في وسائل الإجرام^(٤).

في الأحكام الواردة في معظم القوانين الوضعية، الاعتداء الصارخ على

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) النظام العقابي ص ٨٧، أثر تطبيق الحدود ص ٢٥٠، العقوبة، أبو زهرة ص ٢١.

(٤) المرجع السابق.



أحكام الشريعة الغراء وما قررته، وفيها أيضاً عدم الرعاية لما يصيب المجتمع ويؤذي أفراد، فأين هذا من أحكام الشريعة الغراء.

وفي سائر الحدود ترى أن عقوبة الشريعة الإسلامية قامت على أساس العدالة والمساواة واستئصال الجريمة من جذورها مستهدفة تهذيب النفس وما يجب أن تكون عليه العلاقات الاجتماعية بين الناس طبق ما قررته الشريعة الإسلامية، فالتشريع الإسلامي أرحب أفقاً وأنبّل غاية فيه الحفاظ على المصلحة العامة والخاصة وجميع حقوق الأفراد^(١).

هذا؛ وإن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها، والدول والأمم الإسلامية تبقى وتستقر بقدر ما تلتزم في حياتها بأحكام الشريعة التي أقامتها بين الأمم وكلما ابتعدت عن هذه الأحكام ابتعدت عما يؤهلها للخيرية ويحقق لها الهدى والسعادة وخالفت أمر الله وحكمه قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فلا بد من الرجوع إلى الشريعة الإسلامية وأحكامها التي جاء بها القرآن والسنة المطهرة وهناك في آفاقها وأحكامها وأصولها المرونة والعلاج الحاسم لمشاكل البشرية والقضاء على الجرائم التي تعكر صفو المجتمع بعقوبات تقام تطبيقاً لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفي إقامتها عبادة وقيادة وسيادة وأمن واستقرار وسلام^(٢).



(١) الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدرة ص ٤١، أغراض العقوبة ص ٤٩، فلسفة العقوبة، فكري عكاز ٨٨.

(٢) أثر تطبيق الحدود، محمد خاطر ص ٢٥٠.

خاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين أنقذ الأمة من الضلالة، وأخذ بيدها إلى الهدى والصلاح إلى حيث الكمال الإنساني، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وأحل الطيبات وحرم الخبائث وجاء بشريعة سمحاء، نقية بيضاء ليلها كنهارها، شريعة لا يضاهيها أو يقرب منها أي تشريع؛ لأن الذي شرعها خالق البشرية وموجدتها، علام بما فيها من الطباع والصفات والخصائص والمزايا، فشرع لها ما يصلحها في دينها ودنياها وأخذ بيدها إلى الرشاد.

ومن هنا جاءت تشريعات الخالق على أتم الوجوه وأكملها وأوفقها للعقول السليمة، فقد راعى الإصلاح المنشود من وراء تنفيذها بعد أن رباهم تربية قويمة تطهر قلوبهم من أدران الرذيلة وتنفر من الذنوب والمعاصي بما شرعه الله من العبادات التي تجعل المسلم وثيق الصلة بربه ﷻ، وهياً لهم المناخ الصالح لإقامة المجتمع الصالح للقيام بشؤون الحياة على الوجه المشروع. وأغلق كل أبواب الشر التي تبعث على ارتكاب الجريمة وأخذ بأيدي المجرمين ونظر إليهم بمن تنكب على طريق الهدى، فأرشدتهم إلى سواء السبيل وفتح لهم باب التوبة إليه تعالى.

ولقد رأينا دقة الإسلام بأحكامه الأساسية التي شرعها لعقوبات الحدود، كما رأينا مميزات الحدود والعقوبة بشكل عام في الشريعة الإسلامية ومدى صلاحيتها قلع الجريمة أو تقليلها، فنتج عنها آثار تفوق بها المجتمع الإسلامي عن غيره من المجتمعات الأخرى المريضة بعدم أخذها بمنهج الله تعالى، مما جعلها تؤذي غيرها بمرضها محولين إثارة الشبه والفتن



حول حدود الله مدعين عدم صلاحيتها تارة وقسوتها تارة أخرى... إلخ مما يقولون ويزعمون.

فهؤلاء أرادوا زرع الفتن في المجتمعات الإسلامية ورفضوا منهج الله فضلوا وأضلوا، ولكن أن يأخذ بذلك بعض المسلمين بما يزعمون فهذا هو العيب، حينما يتركون أصالتهم الحقيقية وقيمهم ومبادئهم الإسلامية ويستجيبون لداعي الضلال الذي لا يعرف عاقبة الأمر بعد ذلك ولا يعرف من يشرع لهم، مما نتج في تلك المجتمعات العواقب الوخيمة التي تؤدي بها إلى أحط مستوى الضلال والاضمحلال، بزيادة الجريمة والمجرمين، وإشاعة الفاحشة والفساد.

وإنني من خلال هذه الوريقات أنسج دعوة للمسلمين قاطبة - ولا سيما الحكام والمسؤولين منهم - بأن لا تخدعهم تلك القوانين الوضعية التي جاءت لتطفئ نور الله فيأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون. فالله تعالى يقول:

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]،
 ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]،
 ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

فالشارع الحكيم عندما شرع ما شرع أراد أن يطبق فيحيا الإنسان بذلك ويكون الخليفة الحق.

ولقد فازت الدولة السعودية بالفضل حينما طبقت شريعة الله في أرضه مما جعلها مثار إعجاب الجميع في قلة الجرائم واستقامة الأمن والأمر. فالحمد لله أولاً وأخيراً، ونسأل المولى الجليل أن يفرج عن المسلمين ويعزهم ويهدي حكاهمهم إلى سواء السبيل والعمل بهذا الدين وإقامة شريعة رب العالمين... آمين

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأحكام السلطانية، للماوردي.
- أثر تطبيق الحدود في المجتمع، مجموعة علماء، إدارة النشر والثقافة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الإسلام عقيدة وشريعة، محمد شلتوت، دار الشروق ط ٦٠، ١٤٠٠هـ.
- بدائع الصنائع، الإمام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود الكاساني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- البحر الزخار، أحمد بن يحيى بن المرتضى، الرسالة - بيروت.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢.
- التشريع الجنائي في الشريعة، د. عبد الخالق النواوي، منشورات المكتبة العربية.
- الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدرة في التشريع الجنائي الإسلامي، عزت حسين، دار الرياض للنشر ط ١، ١٤٠٤هـ.
- الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي - الجريمة، أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي - العقوبة، أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- حاشية ابن عابدين، محمد أمين، ابن عابدين، مطبعة مصطفى الحلبي، ط ٢، ١٣٨٦هـ.
- حاشية الروض المربع، لابن القاسم ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- الحديث والثقافة الإسلامية، مناع القطان، دار الأصفهاني ١٤٠٦هـ.
- الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٤م.
- سنن أبي داود، المكتبة البخارية الكبرى ط ٢، ١٣٦٩هـ.
- السنن (سنن النسائي)، المكتبة التجارية بمصر، المطبعة الأزهرية.
- السياسة الشرعية، ابن تيمية، دار الكاتب العربي.



- شرح القسم الخاص في التشريع الجنائي الإسلامي، د. محمد نعيم فرحات، مكتبة الخدمات الحديثة جدة ١٤٠٤هـ.
- شرح روض الطالب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، المكتبة الإسلامية.
- شرح الزركشي على مختصر الخرقى، لشمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: د. عبدالله بن جبرين، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض، ١٤١٣هـ.
- شرح منتهى الإرادات، للعلامة منصور بن يونس البهوتي، دار الفكر.
- الشرح الصغير على أقرب المسالك، لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير، دار المعارف بمصر ١٩٧٤م.
- الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية، حمود ضاوي التكلي، دار المجمع العلمي بجدة.
- صحيح البخاري، الإمام البخاري محمد بن إسماعيل، مكتبة الجمهورية العربية.
- صحيح مسلم - بشرح النووي - ومجرد أيضاً بالشرح، دار إحياء الكتب العربية ط١، ١٣٧٤هـ، المطبعة المصرية بالأزهر ط١، ١٣٤٧هـ.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط٢، ١٣٩٩هـ.
- العقوبات الشرعية وأسبابها - علي قرام -، دار مصر للطباعة.
- العقوبة المقدرة لمصلحة المجتمع الإسلامي، - عبدالعظيم شرف الدين، مكتبة الأزهرية ط١، ١٣٩٣هـ.
- العقوبات المقدرة وحكمة تشريعها في ضوء الكتاب والسنة، مطبع الله دخیل الله سليمان الصرهيد اللهيبي، مطابع مصر ط١، ١٤٠٤هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٨، الطبعة الأخيرة.
- فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون، د. فكري أحمد عكاز ط١، ١٤٠٢هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت ١٩٥٦م.
- مباحث في التشريع الجنائي الإسلامي، د. محمد فاروق النبهان، دار التعليم، بيروت ط١ ١٩٧٧م.
- المجموع - شرح المذهب، النووي، الناشر: زكريا علي يوسف، مطبعة العاصمة.
- المحلى لابن حزم الظاهر، مكتبة الجمهورية العربية ١٣٨٨هـ.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار إحياء التراث، محمد فؤاد عبدالباقى، بيروت - لبنان.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ط ١، ١٣٦٦هـ.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشيخ محمد الشربيني الخطيب، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- المغني لابن قدامه، مكتبة الرياض الحديثة.
- الموطأ، الإمام مالك بن أنس الأصبحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- الناسخ والمنسوخ، لابن البارزي - تحقيق: حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة ط ٣، ١٤٠٥هـ بيروت.
- الندوة العلمية لدراسة وتطبيق التشريع الجنائي الإسلامي، مجموعة علماء، وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية.
- نظام التجريم والعقاب في الإسلام مقارناً بالقوانين الوضعية، علي علي منصور، مؤسسة الزهراء للإيمان والخير بالمدينة المنورة ط ١، ١٣٩٦هـ.
- النظام العقابي الإسلامي دراسة مقارنة مع القانون، الدكتور أبو المعاطي حافظ، مؤسسة دار التعاون ١٩٧٦م.

